

الفصل الرابع

تجارة فى التعليم أم تجارة بالتعليم ؟

مقدمة :

التجارة نشاط اقتصادى يعد جزءا أساسيا لاستمرار الحياة المجتمعية ، فهى تقوم بالدرجة الأولى على تبادل المنافع بين البشر ، حيث يختلف الناس فى قدراتهم ومهاراتهم ومن ثم أعمالهم وما يترتب عليها من إنتاج ، مما يجعل الجميع فى حاجة إلى بعضهم بعضا ، وقد تنبه إلى هذا الفلاسفة والمفكرون منذ عصور قديمة ، وفى مقدمة هؤلاء فيلسوف اليونان الشهير أرسطو ، وأكد على ذلك أيضا فيلسوف التاريخ المبدع عبد الرحمن بن خلدون .

والتعليم أحد الأنشطة الإنسانية التى تتكلف إنفاقا ، وإذا كانت الدولة كثيرا ما تكفلت بتحمل هذا الإنفاق ، لكنها فى كثير من المجتمعات ، وخاصة فى العصر الحديث لم تعد تستطيع أن تتحمل هذه التكلفة وحدها ، خاصة وأنها تتزايد بصفة مستمرة ، فكان من جراء ذلك دخول القطاع الخاص كى يسهم فى ذلك لا على سبيل " الخيرية " ، وإنما باعتبار التعليم - من زاوية ما - مشروعا استثماريا بالنسبة لصاحب رأس المال . ولم يكن الأمر كذلك منذ قرون ، فقد كانت هناك جهود " خاصة " فى مجال التعليم ، وكان الطابع الغالب عليها هو الطابع " الخيرى " الذى يدفع صاحب رأس المال إلى أن ينفق على التعليم من ماله دون أن ينتظر عائدا عليه .

تلك إذن حقائق أصبحت معروفة لنا جميعا ، لكن أن يتحول أمر التعليم إلى تجارة به ، فهذا شأن آخر ، فالتجارة به وليس التجارة فيه تعنى التعامل معه على أنه مجرد سلعة ، مثل السلع المادية الأخرى ، بغض النظر عن أبعاده الإنسانية والقومية ، وهى لحيته وسداه فى واقع الأمر . التجارة بالتعليم تعنى الاستغلال المادى البشع ، وتعنى

افتقاد الشروط الأساسية الواجب توافرها حتى يمكن للتعليم أن يؤكد ما هو مطلوب منه ، وفيما سوف نعرضه هنا مما جاء في صحفنا عن التعليم الخاص في مرحلة ما قبل التعليم الجامعى ، نحاول أن نجيب من خلاله : هل ما يحدث فى التعليم المصرى هو تجارة فى التعليم أم تجارة به ؟

بيانات

وأول ما نجده هنا هو تلك الصفحة الهامة الطويلة التى حررها د. يونان لبيب رزق فى الأهرام ، العدد الصادر فى ١٩٩٨/٦/٢٥ ، فى بابيه الشهير " ديوان الحياة المعاصرة " ، حيث يعرض لنا بعضا مما كان الأهرام ينشره متعلقا بالتعليم الخاص ، مدعما هذا ببعض المصادر التاريخية الأخرى المتصلة . وهنا نجد أن ما جاء من إحصاء يكشف لنا كيف أن الجهد الخاص فى التعليم كان يفوق الجهد الرسمى إلى حد كبير ، فقد كتب اللورد كيتشنر ، المعتمد البريطانى فى تقريره عن أحوال مصر عام ١٩١٣ ، يقول أن عدد الذين تقدموا لامتحان الشهادة الابتدائية فى ذلك العام بلغ ٦٦٢٨ طالبا ، منهم فقط ١٦٣٠ من المدارس التابعة لنظارة المعارف والتى كانت تسمى بالمدارس الأميرية ، و ٤٠٠٥ من المدارس الخصوصية ، و ٩٩٣ من الذين درسوا فى بيوتهم ، والذين كانوا يوصفون بطلاب من منازلهم . وأشارت الإحصاءات كذلك إلى أن عدد أبناء المدارس الخصوصية قد ناهز ٢٥٠٪ من عدد طلاب المدارس الأميرية .

بالنسبة للمتقدمين للشهادة فى ذات العام كان الأمر مختلفا ، ٥٢٣ من المدارس الحكومية مقابل ٣٠٩ من المدارس الخصوصية .

ويفسر الدكتور يونان بأن هذا سببه إلى أمرين ، أولهما ما يتطلبه ذلك التعليم من كوادرات متميزة من المعلمين ، وهذا كان أمرا عسيرا ، الثانى ، ما تتطلبه برامج التعليم الثانوى من كفاءات لم يكن من السهل الحصول عليها ، واستند مؤرخنا الكبير إلى مقال نشره الأهرام يوم ٧/أبريل ١٩١٣ يشكو فيه كاتبه من التضخم الكبير لبرامج التعليم الثانوى . وهذا التفسير يحتاج منا إلى وقفة . .

فأولا ، كان من المتصور أن يقبل أبناء الناس على المدارس الحكومية الابتدائية أكثر من إقبالهم على الخصوصية ، نظرا لما هو متوقع من أن يكون تعليم الحكومة أقل تكلفة لولى الأمر من التعليم الخاص ، لكن الواقع كان العكس ، فقد كانت سياسة الاحتلال البريطاني الصعود المستمر بمصروفات التعليم حتى تعجز معظم الشرائح الاجتماعية عن أن تلحق أبناءها بمدارس الحكومة . وفى المقابل ، كانت الحركة الوطنية تتعامل مع التعليم باعتباره قضية وطنية وليس قضية تجارية ، بمعنى إقبال متزايد من المواطنين وذوى الشأن على تكوين جمعيات خيرية تقدم الخدمة التعليمية بأسعار أقل مما تقدمها الحكومة .

وقد عاد د. يونان فى مكان آخر ليشير إلى هذا التفسير بقوله أن التعليم الخصوصية قد نجح فى إفساد السياسة الاحتلالية التى أفضت إلى تقزيم التعليم الحكومى خلال السنوات اللاحقة على عام ١٨٩٤ بسبب سياسات النقشف المالى التى اتبعتها لسادات الديون المصرية التى أنهت معها نظام المجانية الذى طالما تمتع به الطلاب المصريون حيث أصبحت مصروفات المدارس الأميرية أكبر كثيرا من مصروفات المدارس الخصوصية التى شاع وصفها " بالأملية " .

وإذا كان تفسيرنا هذا صحيحا فلم لم يصدق على التعليم الثانوى ؟

هنا يمكن الاعتماد على التفسير الذى أورده د. يونان ، فالجمهرة الكبرى من التلاميذ ، وخاصة الفقراء ، وبعضا من أوساط الناس ، كانوا يكتفون بالحصول على الشهادة الابتدائية ، التى كانت تعتبر فى ذلك الزمن " أملا كبيرا ؟ يستطيع حاصلها أن يحصل بها على وظيفة حكومية ترفع مكانته بين الناس لأنه سوف ينضم بذلك إلى فئة " الأفندية " ، ثم إن الأسرة المصرية كانت تنتظر أن يتخرج ابنها بسرعة كى يعين ويساعد على تكاليف المعيشة ، وقل منها من كانوا يستطيعون الصبر على تحمل طول مدة التعليم إلى نهايته .

وقد انتقد اللورد كرومر أول معتمد للاحتلال البريطانى فى مصر المدارس الخصوصية فى تقريره لعام ١٩٠٤ محاولا أن يلقى عليها اللوم بأنها تقدم برامج

معائلة تماما لما تقدمه المدارس الحكومية من غير أن تنظر إلى الاحتياجات الحقيقية للبلاد ، ولا إلى مستقبل التلاميذ ، وحجة كرومر مردود عليها من ناحيتين : الأولى أن سياسة الاستعمار الإنجليزي هي التي حصرت هدف التعليم في تخريج فئة قليلة من الموظفين تسد بها حاجة بعض المصالح الحكومية من صغار الموظفين ، أما كبارهم فقد كانوا في كثير من الأحوال من الأجانب والمتمصرين ، فضلا عن حالة التخلف الرهيبة التي ساعد الاحتلال على تأصيلها بحيث لا تفتح آفاق جديدة للتنمية تستوعب أعدادا متزايدة من المتعلمين .

الأمر الثاني هو ما ذكره مؤرخنا من أن المدارس الخصوصية كانت مضطرة لأن تماثل برامجها برامج الوزارة حتى يستطيع تلاميذها أن يتقدموا إلى امتحاناتها التي هي البوابة الحقيقية للحصول على شهادة معترف بها ، وإلا فكيف يمكن أن " يتوظف " الخريج وقد كانت الوظيفة الحكومية هي الطريق الوحيد على وجه التقريب للعمل ؟

لكن الحق الذي ينبغي أن يقال أن حالة التعليم في كثير من المدارس " الأهلية " لم تكن جيدة ، ما دام التمويل ضعيفا ، والمدرسون الذين كانوا يعملون بها ، في معظم الأحيان لم يكونوا على المستوى المطلوب ، من هنا فإن نتائج الامتحانات كانت تجيء غالبا في صالح تلاميذ المدارس الحكومية ، وينشر د. يونان نموذجا لذلك نفس التقرير المشار إليه سابقا لعام ١٩١٣ فعدد الذين جازوا امتحان شهادة الدراسة الثانوية من تلامذة مدارس الحكومة بلغ ٦١٪ ، لكن الذين جازوا الامتحان من سائر التلامذة لم يكن إلا ١٧٪ ، وإن كنا نلفت النظر إلى وجود نسبة كبيرة من طلاب " المنازل " الذين يرسب منهم عدد أكبر .

وينشر المحرر مقتطفات من شكاوى تلاميذ راسيين يطلبون فيها الرأفة ، لكن أهم ما يستوقفنا فيما نشره مؤرخنا إشارته إلى أمر خديوى يقول إنه صدر قبل عام ١٩١٣ بأربع سنوات ابتدع شهادة المعادلة لساقطى البكالوريا ليمتحنوا فيها على ثلاثة شروط : أن يكونوا قد حصلوا على ٤٠٪ من مجموع الدرجات المقدرة لجميع المواد . ألا تكون درجاتهم في أية مادة من المواد التي امتحنوا فيها صفرا . وأخيرا أن يكونوا قد حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية قبل أربع سنوات . والحق أننا كنا نأمل من

مؤرخنا مزيدا من البيانات خاصة بهذه الشهادة حيث لا يوجد ذكر لها فى الكثير من
الكتابات المؤرخة للتعليم فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .

وفى القانون رقم (١٢) لسنة ١٩١٣ الخاص بشأن شهادة الدراسة الثانوية (المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩١٣) ، وملحق به القرار الوزارى رقم ١٧٤٨ بشأن
اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون ، جاء فى المادة الثالثة " امتحان شهادة الدراسة
الثانوية على قسمين ، ولا يدخل أحد فى امتحان القسم الثانى إلا بعد سنتين من نجاحه
فى امتحان القسم الأول ما لم يأذن ناظر المعارف العمومية بإذن خاص ومشمتمل على
الأسباب . تكون اختبارات القسم الأول التى قررتها نظارة المعارف العمومية لفرق
السنتين الأولى والثانية ببروجرام التعليم الثانوى . تشتمل اختبارات القسم الثانى على
فرعين : فرع الآداب وفرع العلوم ، وتكون لكل فرع فى مواد بروجرام التعليم الثانوى
المقررة له بفرق السنتين الثالثة والرابعة " .

وقد أدت المناقشات التى حدثت بخصوص التعليم الأهلى إلى التفكير فى إصدار
قانون يضبط عملية افتتاح مدارس خاصة ، فقد أشار د. يونان إالى أنه فى يوم
١٧ مارس عام ١٩١٣ نشرت الأهرام المذكرة التى قرر المجلس الأعلى لنظارة المعارف
على ضونها إصدار قانون المدارس الخصوصية ، وكانت باللغة الأهمية فى تاريخ
التعليم الخاص فى مصر بحكم ما تضمنته من عرض تاريخى عن هذا التعليم خلال ربع
قرن سابق .

فقد لفتت المذكرة الانتباه إلى أن المدارس الخاصة التى انتشرت " كثير منها لا
تجرى عليه أية مراقبة من قبل الحكومة حتى أن أغلبها يقام فى أماكن غير متناسبة
مع الغاية التى أنشئت من أجلها ، ولم يعن فيها البتة بأمر البيئة التى تقع فيها ولم
يراع فيها القواعد الصحية نفسها حتى لقد تضرر فى بعض الأحيان بنمو أجسام التلاميذ
ضررا بليغا "

أما بالنسبة للمعلمين القائمين بالتدريس فى هذه المدارس فقد قالت عنهم المذكرة :
كثيرا ما يكون القانمون على تعليم التلاميذ وأخذهم بوجوه التربية غير حاصلين على

شهادة تؤهلهم لما هم آخذون فيه متجربين عن كل كفاءة للقيام بمهمتهم . وقالت أيضا بأنه قد يكون من بين هؤلاء الذين يتصدرون لمهنة التعليم ويزجون بأنفسهم بين زمرة المربين من يضعف الرأى بهم ومنهم من لا يعتبرون معاهدتهم إلا مشروعات تجارية يقدر قدرها عندهم بما تخرجه لهم من أسباب الربح .

وأشار مؤرخنا إلى أن الحكومة كانت تدفع لبعض المدارس الخاصة إعانات مالية ، تحصل بمقتضاها على وصف هام وهى أنها مدارس " معترف بها " ، ومثل هذه العبارة كانت ترفع من القيمة الأدبية ، بل والمادية للمدرسة ، لكن فى مقابل ذلك كان على المدرسة انمعانة أن تخضع لمراقبة الوزارة من حيث توافر بعض الشروط التى تشير إليها لوائحها ، فمنها شروط مادية ، تتعلق بحالة المكان وموقعها ومساحتها وموافقتها من الوجهة الصحية وعدد التلاميذ الذين يمكن قبولهم فيها ، وشروط أدبية : مثل ، الشهادات العلمية التى تطلب من القائمين بالتعليم أو المكلفين بالملاحظة والضمانات الأدبية " التى يستقيم بها الاطمئنان إلى كمال سيرهم وحسن سلوكهم "

ومن المحزن حقا ما لاحظته مؤرخنا الكبير من استثناء المذكرة لمعاهد التعليم التى أنشأتها الإرساليات الأجنبية الدينية ، وكذلك تلك المدارس التى أسستها حكومات أجنبية ، فهذه كلها كانت " دولة داخل الدولة " لا تجرؤ الحكومة المصرية على الاقتراب منها ، تفتيشا ومراقبة ، بحكم قانون الامتيازات الأجنبية الذى كان سائدا ، وبررت المذكرة استثناء المدارس الأجنبية " لأنه من المؤكد أن تلك المعاهد متوافرة فيها جميع أسباب النظام سواء ما يدخل منها فى شروط الإنشاء المادية أو الموظفين المعهود إليهم بالتربية والتعليم فيها " ، لكن ماذا عما يتم تعليمه بالفعل لأبناء المصريين ؟ لقد أغفلت المذكرة الإشارة إلى هذا !

ومع ذلك فإن مواطنا قد كتب - فيما نقل د. يونان - " فلو كانت المدارس الفرنسية والإنكليزية واليونانية لا تعلم غير افرنسيين وإنكليز وأروام لما كان لنا حق نطالبها به ، غير أنها بفضل ما لها من الميزة على المدارس الأميرية يرسل لها الوطنيون أولادهم ، فهى من أجل هذا يجب أن تخضع لما تخضع لها عموم المدارس المصرية من التوجيه والمراقبة .

أما د. لويس عوض فقد كان قد كتب مقالا طويلا بأهرام ٢٣/٨/١٩٨٦ بعنوان " انتبهوا أيها السادة " عن جوانب متعددة فى المسألة التعليمية ، يهمنى منها ما يتصل بالتعليم الخاص ، والغريب أنه يورد معلومة لا نجد لها أثرا فى وثائق التعليم ، إذ يقول أن الدولة قد ألغت التعليم الأهلى وأمته فى وزارة الوفد ٤٢-١٩٤٤ . وربما يعد كلام الكاتب صحيحا إلى حد كبير بالنسبة لوزارة الوفد الأخيرة ٥٠-١٩٥٢ ، فقد أصدرت فى ديسمبر ١٩٥٠ قانونا حول جميع المشتغلين بالمدارس الحرة إلى الكادر الحكومى .

كذلك أدخل على وضع أكثر هذه المدارس تغيير جوهرى منذ تقرير مجانية التعليمين الابتدائى والثانوى ، فقد قبلت معظم المدارس الحرة بتطبيق نظام المجانية على تلاميذها ، وفى مقابل ذلك تقوم وزارة المعارف بتسديد نفقاتها وتصرف الكتب والأدوات اللازمة للمدرسة والتلاميذ وتدفع إيجار مبنى المدرسة ، كما أنها تدفع مبلغا سنويا لصاحب المدرسة عن كل فصل من فصولها ، هو بمثابة تعويض لها عما كان يربحه منها قبل تطبيق نظام المجانية فيها ، وبذلك أصبح الحد الفاصل بين هذه المدارس الحرة المجانية وبين المدارس الحكومية حدا رقيقا يصعب تمييزه . ولعل هذا - ربما - ما دعا كاتبنا أن يصف هذا بأنه تأميم للمدارس الأهلية .

ويشير كاتبنا إلى ما يفيد أن المدارس الأهلية كانت غاية فى التردى إلى الدرجة التى لم يأسف عندها أحد فى ما قبل ثورة ٥٢ على ما أسماه د. لويس " ضم مختلف مختلف المدارس الأهلية إلى وزارة المعارف " ولم يكن ما حدث ضما بقدر ما كان تقريبا من درجة تكافؤ الفرص للتلاميذ بين التعليمين الحكومى والأهلى . وقد غالى كاتبنا فى تقديم صورة كئيبة للمدارس الأهلية ، حيث كان كاتب هذه السطور فى إحدى المدارس الأهلية فى أول الخمسينات ولم يكن هذا الوصف مما ينطبق على هذه المدرسة ، ولم تكن هذه المدرسة من المدارس المرموقة ، إذ يؤكد د. لويس أن هذه المدارس كانت المأوى الذى يستوعب الطلبة الفاشلين فى الدراسة ممن لفظتهم مدارس الحكومة لتكرار رسوبهم أو لسوء خلقهم أو لكبر سنهم ويستوعب الطلبة الفقراء الأوساط العاجزين عن دفع رسوم الدراسة فى مدارس الحكومة ويستوعب الطلبة المشتغلين بالسياسة ممن فصلتهم مدارس الحكومة .

أما بالنسبة للتعليم الأجنبي ، فالموقف ، فيما يشير د. لويس ، كان مختلفا ، لقد كانت هذه المدارس تنقسم ما بين علمانية ودينية ، ومثالها كليات فيكتوريا (النصر) ومانور هاوس بالزمالك ومدرسة الإرسالية الإنجليزية (السلام) ومدارس (الليسيه) الحرية وسان مارك ومدارس الفرير والجوزويت والميردى ديبه والساكر كير والبون باستير ونوتردام والفرنسيسكان والمدارس الألمانية والإيطالية . . الخ عدا ما كان هناك من مدارس أمريكية .

ويعترف لويس عوض بأن أكثر هذه المدارس كان أرقى مستوى من مدارس الدولة فى مراحل التعليم العام على الأقل من بعض الوجوه ، وأكثر جدية ونظاما وحرصا على تثقيف العقل أو الخلق ، وأشد عناية بتعليم اللغات الأجنبية . وكانت طائفة منها عالية فى المصروفات الدراسية ، أو لا تقبل إلا أبناء وبنات العائلات الكبيرة ، بقصد تجهيز البلاد بكوادر من شباب الطبقة الخاصة تكون متشبعة بأسلوب الحياة الأوربية أو الأمريكية ومتعاطفة مع رؤية الدول الكبرى للعلاقات المصرية الأوربية أو الأمريكية .

ثم أشار كاتبنا إلى أن حكومة الثورة انتهزت فرصة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ فقامت " بتمصير " هذه المدارس ، لأنها أقطعتها لهيئة من كبار رجال التربية والتعليم بدعوى المحافظة على مستواها وعرفت باسم " المدارس القومية " . وباستيلاء الثورة على المدارس القومية ، وفقت فى شىء وجنحت فى رأى كاتبنا فى شىء آخر . وفقت فى هذه المدارس بالذات فى المحافظة على المستوى التربوى القديم ولا سيما فى تعليم اللغات ، ولكنها جنحت إلى نفس أعظم إنجاز لها وهو سعيها لتحقيق ديموقراطية التعليم بتعميم مجانية التعليم .

وتمنى د. لويس أن لو كانت الثورة قد خصصت المدارس القومية لتعليم المتفوقين من أبناء البلاد بحيث يودى هذا إلى النجاح فى تكوين نخبة فكرية أو علمية أو أدبية أو فنية تساعد فى قيادة الأمة أو توجيهها . والغريب أن يسوق كاتبنا معلومات غير صحيحة ، إذ يعقب على ما تمناه بأن الدولة نجحت فى تحقيق حلم على ماهر باشا القديم فى الثلاثينات فى إنشاء ما كان يسمى فى عهد الملكية بـ "مدارس الأشراف " لاستيعاب أبناء الأرستقراطية المصرية ، ذلك أن د. لويس يذكر بعد ذلك بأن اسم هذه

المدارس أصبح " المدارس النموذجية " ، وفى ذلك خلط كبير ، فالمدارس النموذجية كانت قائمة قبل الثورة ، ولم تكن أبدا لأبناء الأرسقراطية ، بل كانت أشبه بمدارس للتجريب التربوى ، ولم يقبل على الالتحاق بها فى بدء إنشائها إلا أبناء العمال والبوابين ، لكن نظرا لجودة الخدمة التعليمية بها حيث كانت تابعة لكلية التربية بجامعة عين شمس ويشرف عليها كبار الأساتذة ، أصبحت قبلة لأبناء عليّة القوم .

ويذكر لويس أن بعض المدارس الخاصة الأجنبية الأصل فى المحافظة على نوع من الجو " المعقم " بمراعاة قاداتها البحث عن " أصول " التلاميذ بقدر بحثهم على أموال آبائهم ، ومع ذلك فهو يلفت الانتباه إلى أننا لم نلاحظ أن هذه المدارس " المعقمة " قد سجلت أى امتياز علمى خاص على غيرها من مدارس الدولة قياسا على ما يذاع عن أوائل الثانوية العامة .

مشروعية خصخصة التعليم :

لم نثر الشكوك بأى حال من الأحوال فى مشروعية خصخصة التعليم قبل الجامعى ، فهو ، كما بينا ، موجود منذ قرون طويلة ، لكن ، فى أى المستويات ؟ ووفق أى شروط وضمانات ؟ وتحقيقا لأى غايات ؟ هذه هى بعض مما كان يستأثر بالاهتمام ، وعلى هذا فإن قدرا من المناقشات التى دارت ، إنما أثارها قلق على عدد من السلبات والاحرافات التى شهدتها كثيرون .

وفى ضوء هذا نتوقف بعض الشيء عند ما كتبه محمد امبابى فى تحقيقه فى عدد أخبار اليوم الصادر فى ١٩٨٦/١١/٢٢ بعنوان : " مدرسة أم مشروع استثمارى ؟ " و هل نسمح بالاستثمار فى مجال التربية والتعليم ؟ ، والإجابة عن السؤال الأول معروفة ، فالمدرسة يمكن أن تكون مشروعا استثماريا ، ولكن بأى طريقة ؟ كما تساءلنا فى الفقرة السابقة ، وبالتالي فإن الإجابة عن السؤال الثانى ، لابد أن تكون بالإيجاب ، ولكن يبدو أن المحرر كانت لديه وقائع تتعلق بممارسات غير سوية ، جعلته يبدى جرس الإنذار باليقظة والتنبه .

فهو يشير إلى مدرسة خاصة للغات بالجيزة تم افتتاحها هذا العام ، وكانت راقصة معروفة " هالة الصافى ، غالبا " من أهم المساهمين فى رأس مالها ، وكان من المشاركين أحد العاملين فى مجال التعليم ، الذى أوكل أمر إدارتها بطبيعة الحال إلى مديرة متخصصة يثق بها أولياء الأمور ، حتى أن عدد الأطفال الذين التحقوا بالمدرسة بلغ ٢٠٠ بالحضانة والصف الأول الابتدائى ، دفع كل منهم ألف جنيه مصروفات دراسية .

وبعد فترة ثار تساؤل عن مدى جواز أن تقوم راقصة بإنشاء مدرسة ؟ وقد أكد " عبد الرؤوف عويس " مدير إدارة غرب الجيزة التعليمية فى ذلك الوقت أن قانون التعليم لا يمنع أن يقيم أو يساهم أى مواطن فى مشروع استثمارى كمدرسة ، وكل ما يهم الوزارة هو المستوى التعليمى ، وألا يتدخل صاحب رأس المال ، مهما كانت نوعيته ، فى الناحية التعليمية . ثم أشار المسئول إلى المدرسة المعنية وكيف أنه سأل عددا من أولياء الأمور عن المستوى التعليمى للمدرسة فأقروا بأنه عال جدا ، وبالتالي فكون صاحبة المدرسة راقصة ، فهذا لا ضير فيه . ونفس الاتجاه وضح فى إجابة رجب الصعيدى وكيل وزارة التربية والتعليم للخدمات والعلاقات الثقافية الخارجية والمسئول عن التعليم الخاص . وقد كنا قد قرأنا فى بعض الصحف ردا للراقصة المشار إليها ذكرت فيه أنها قد اعتزلت الرقص ، وأرادت أن تقوم بعمل ترتزق منه غير الرقص ، فكان أن اختارت التعليم .

ونقل المحرر رأيا لـ "فايزة صبرى " مديرة المدرسة القومية للبنات بالعجوزة قالت فيه أن مجرد دخول عنصر استثمار رأس المال فى مجال التعليم شىء غير مقبول " فما بالنا إذا كان صاحب رأس المال لا علاقة له بهذا المجال " ؟ ثم أضافت : " إن دخول رؤوس الأموال فى العملية التعليمية كمشروعات استثمارية هو الاستغلال بعينه . . وهذا مرفوض " . والحق أن هذا كلام غريب وغير منطقى ، فلا قيام لتعليم خاص إلا باستثمار رأس مال فيه ، ولابد لصاحب رأس المال هذا أن يكسب ، لكن لابد من مراقبة لما يتم من ممارسات وضمان حد أدنى لجودة الخدمة التعليمية .

ومن هنا تجيء أهمية الرأي الذى أبداه المستشار أحمد أحمد البندارى المفتش القضائى لهيئة قضايا الدولة والمستشار القانونى لوزارة التربية والتعليم ، حيث أكد أن صاحب رأس المال هو الذى يضيف على المال الشكوك أو الشرعية ، والحكم على المال يكون من خلال تصرف مالكة الظاهر أما البواطن فلا يعلمها إلا الله . ، فإذا كان الظاهر يوحى بأن مصادر المال غير مشروعة فهنا تتدخل شروط لابد من توافرها فيمن يفتح مدرسة خاصة ، وقد حددها قانون التعليم وأهمها أن يثبت أن لصاحب المدرسة الشخصية الاعتبارية التى ليس من أغراضها الاتجار أو الميل للاستغلال . وأن يكون حسن السمعة . . . وألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية فى جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد اعتباره . . . وألا يكون قد سبق فصله من خدمة الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المدارس الخاصة .

لقد كان قانون التعليم يشترط من قبل أن يكون صاحب رأس المدرسة فردا ، ولكنه أفسح بعد ذلك المجال لأن يكون صاحب المدرسة شخصا معنويا أو شخصية اعتبارية فى صورة شركة . والشروط التى وضعها القانون تنطبق على الشخصية الاعتبارية كما تنطبق على الفرد الواحد .

وتأكد هذا بتقديم وزارة التربية بمشروع قانون للجمعيات التعاونية وافق عليه مجلس الدولة (١٩٨٧) ، وقد أثار البعض حول هذا القانون كثيرا من الملاحظات إلى حد اتهام وزير التعليم بأنه يسعى إلى تأميم المدارس الخاصة ، وبأنه يقضى على إنشاء مثل هذه المدارس فى المستقبل ، وهذا ما دعا المستشار عدلى حسين أن يكتب مقالا بالأهرام فى العدد الصادر فى ١٩٨٨/٤/٤ موضحا الأمر من وجهته القانونية .

ويؤكد المستشار أن القانون المشار إليه لم يتعرض للمدارس الخاصة المملوكة لفراد فى ذلك الوقت ، وإنما اقتصر نصومه على تنظيم الجمعيات التعاونية التعليمية فقط ، حيث كان الفساد قد استشرى فيها ، علما بأن هذه الجمعيات القائمة هى أصلا مملوكة لوزارة التربية . وإذا كان البعض قد أشار إلى ما ألزمت به إحدى مواد قانون الجمعيات التعاونية القائمة أن توفق أوضاعها ، فليس " كميناً " - فى رأى مستشارنا - كما تصور البعض ، مدبرا لأصحاب المدارس الخاصة ، ذلك أن المخاطب

بهذا هو مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية القائمة وقت صدور القانون ، وليس المدارس الخاصة التى يملكها أفراد .

ويروى المستشار أنه كان رئيسا فى فترة من الفترات لمجلس إدارة إحدى هذه الجمعيات ، وبصفته هذه ، وبصفته وليا لأمر أبنائه فى مدارسها تقدم بمذكرات لانتشال تلك الجمعيات التعليمية من الحال السيء الذى وصلت إليه وإعادتها إلى وزارة التربية من أيدى من أسامهم (بمختطفى هذه المدارس !!) المملوكة للوزارة أصلا ، ثم اختطفها البعض فى غفلة من الوزارة أو (بإغماض العين) لمصالح خاصة ، وإن كنا لم نفهم من المقال كيف تم هذا الاختطاف ؟

لكن د . حامد عمار يناقش القضية فى مقال له بجريدة الأهالى بعدها الصادر فى ١١/٥/١٩٨٨ بأن هذا التصور للنوايا الحسنة من تأسيس الجمعيات التعاونية التعليمية - كما أبرزها المقال السابق - ينبغى ألا تنسينا الدروس التى قدمتها لنا مختلف صنوف الجمعيات التعاونية فى مصر ، ويخص بالذكر الجمعيات التعاونية الزراعية ، ذلك أن نصوص قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٦ لم تقف حائلا دون التحايل والاستغلال والسيطرة لنفر قليل فى تلك الجمعيات ، تماما مثلما لم يقف تكوين جمعيات تعاونية لمدارس مؤسسة المعاهد القومية ، وفى إطار قانون الجمعيات التعاونية ، حائلا دون الشكوى من الانهيار والفساد والاستغلال فى تلك المدارس ، وفى ظل القانون الحالى وقراراته الوزارية .

ولقد أبرز د . عمار الفرق الجوهرى بين الاستثمار فى مجال القطاعات الاقتصادية كالزراعة والسياحة والصناعة وبين الاستثمار فى التعليم ، إذ مما لا يقبل الاجتهاد أو التبرير أن قطاع التعليم ومخرجاته تمثل خطأ رئيسيا من خطوط الدفاع القومى بما يكونه لديه الطلاب من مفاهيم ومعارف وقيم وتوجهات اجتماعية نحو وطنهم حاضرا ومستقبلا . كما حذر كاتبنا من استمرار زحف المال الخاص وشركات توظيف الأموال (التى كانت ما تزال قائمة فى ذلك الوقت) على قطاع التعليم ، وعلى أنواع معينة من هذا القطاع نقل فيها تكلفة المتعلم ويزداد فيها عائد الربح .

وأكد د. عمار أن مشروع قانون الجمعيات التعاونية هو أضعف الإيمان فى مجال حقوق الدولة السيادية على التعليم ، وفى خط دفاعها الثقافى القومى .

ومن أخطر ما كتب فى هذه الفترة ، ما كتبه " صلاح منتصر " فى عموده اليومى (مجرد رأى) بأهرام ١٩٨٨/٨/٣٠ متسائلا : ما الذى يمنع وزير التعليم من إنشاء مدارس خاصة لحساب وزارته ؟ هل هو الدستور الذى ينص على مجانية التعليم ؟ وإذا كان هذا صحيحا فهل مجانية التعليم مقصورة فقط على مدارس الوزارة ، أما فى غيرها من المدارس فيدفع الأب مصاريفها كاملة ؟

وضرب الكاتب مثلا بوزارة الصحة التى وجدت أن حق العلاج المجانى للمواطنين لا يمنع من أن يكون فى بعض المستشفيات أقسام أو أسرة خاصة بأجور يدفعها المواطن ولكن فى مقابلها تقدم له خدمة أفضل ، ومن حصيلة هذه الأجور يتم تخفيف العبء الأكبر الذى على الدولة تحمله فى بند علاج المواطنين . والمدارس الخاصة تقابلها المستشفيات الخاصة ، والمدارس العامة تقابلها المستشفيات العامة ، وبالتالي فإن الدعوة التى يدعو إليها الكاتب لا ينبغى أن تواجه باعتراض أنها تخالف الدستور .

وعلى طريق الموازنة لاتجاه الخصخصة فى التعليم كتب " إبراهيم نافع " فى عموده اليومى (حقائق) فى أهرام ١٩٩٨/٦/١١ ، أن جريدة " لوموند " الفرنسية نشرت تقريرا (لم يذكر متى ؟) عن الاتجاه نحو نظام تعليمى جديد فى إطار الخصخصة . وقد جاء التقرير تحت عنوانين بارزين ومثيرين : - الحكومة البريطانية تخصص مدارسها وتدخلها نظام السوق لتحقيق نتائج أفضل - مديرو المدارس يتحولون إلى " البيزنس " ويصبحون رجال أعمال .

وأشار الكاتب إلى ما نقلته الصحيفة عن عميد معهد التربية بجامعة لندن فى قوله أنه فى منتصف الثمانينات بدا واضحا أن المستوى التعليمى انخفض جدا ، ولم يعد يلبى ما تنتظره منه الأوساط الاقتصادية ، حتى فقدت مارجريت تاتشر ، رئيسة الوزراء فى ذلك الوقت صبرها عام ١٩٨٨ ففرضت برنامجا للإصلاح يرتكز على دعامتين : وضع برنامج وطنى للتعليم ، وأوجدت ما يشبه السوق لتمويل المدارس حيث تم

تأسيس مدارس تدعمها الوزارة ، وتنمتع باستقلال الإدارة ، وتقوم على قانون السوق . وقد حققت نجاحا فائقا ، فأنجذب إليها الآباء ، واختار عدد من المدارس التخلي عن أساليبها القديمة ، والعمل وفق النظام الجديد ، حتى أصبح هذا النظام يشمل ٤٣٥١ مدرسة من ٢٦ الف مدرسة بريطانية ، مما شجع جون ميجور ، رئيس الوزراء التالى على مزيد من الخصخصة .

وأصبح التعليم الإلجلىزى ، كما نقل كاتبنا ، يقوم على ثلاثة مبادئ :

- = المدارس المسؤولة عن شئونها تتم محاسبتها حسب النتائج .
 - = وظيفة الإدارات والجامعات إيجاد المناخ اللازم لتحسين التعليم .
 - = إذا كثر التدخل فى شئون المدرسة يجب إغلاقها ، لأن كثرتة تعنى الفشل .
- وهكذا تم التوصل عمليا إلى فلسفة تتلخص فى منافسة دائمة تحت ضغط تفتيش مستمر تعلن نتائجها ، فالكل يتنافس على الطلاب الجدد ، ومن ثم تزداد الاعتمادات والموارد ، ويتحول مديرو المدارس إلى مديرى أعمال .

وكتب " رجب البنا " مقالين فى الأهرام حول نفس القضية ، كان أولهما عنوانه مشابه لعنوان فصلنا الحالى فهو " تجارة التعليم " بتاريخ ١٩/٧/١٩٩٨ ، ركز فيه القول بضرورة الاستفادة من الخبرة الأمريكية بالنسبة للتعامل مع التعليم كجهد خاص يقوم به الأفراد أو تقوم به الهيئات ، على أساس أن الولايات المتحدة هى زعيمة الرأسمالية وتيار الخصخصة ، ومع ذلك فإن سوء استغلال التعليم كمشروع تجارى يكاد ألا يكون موجودا .

والسبب الرئيسى كما يشير كاتبنا أن قضية المسؤولية الاجتماعية لرأس المال قضية محسومة ومستقرة فى الفكر الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى ، فالتشريعات توجه أصحاب الأموال إلى التبرع للمشروعات الخيرية والاجتماعية خاصة فى التعليم والعلاج ورعاية المعوقين بدنيا وذهنيا . فكل أموال التبرعات لهذه المجالات تستقطع من الضرائب ، وضريبة الأيلولة فى أمريكا تقارب ٤٠٪ من جملة الثروة التى يتركها الأغنياء ، ولذلك فإنهم يتجهون إلى إنشاء مشروعات ذات نفع عام تحمل أسماءهم وتخلد ذكراهم ، ولا يقتصر ذلك على الأفراد فقط ولكن المؤسسات والشركات أيضا .

ويؤكد رجب البنا أنه بناء على هذا فإن أكثر المدارس الخاصة في أمريكا ليست مؤسسات تجارية أو مشروعات استثمارية كما يحدث عندنا ، فقد تحولت مشروعات التعليم الخاص إلى مشروعات رابحة ، وأصبح هدف أصحاب هذه المدارس هو تحقيق أكبر قدر من الربح في أسرع وقت ممكن وبكل وسيلة ممكنة بزيادة الرسوم دون ضابط وفرض تبرعات إجبارية هي في حقيقتها جبائية غير مشروعة يتم تحصيلها بدون إيصالات أو تسجيل في سجلات المدرسة ، وإلزام أولياء الأمور بشراء الزي المدرسي من محلات معينة تشارك أصحاب المدارس في الربح الكبير الذي تحققه نتيجة سياسة الاحتكار هذه ، إلى غير ذلك من الوسائل والحيل التي يعانيتها أولياء الأمور الذين يتجهون إلى هذه المدارس أملا في الحصول على تعليم أفضل لأبنائهم .

وفي مقاله التالي بعنوان (خصخصة التعليم) بأهرام ١٩٩٨/٨/٩ ، كتب " رجب البنا " يكشف عن تهافت الحجة التي يرددها الذين يساندون هذا الاستغلال ، فهم يذهبون إلى أن هذه المدارس الخاصة يحكمها العرض والطلب ، ومن لا يريد أن يرضخ لشروطها فأمامه المدارس الحكومية لا ترد سائلا ، فهي حجة وإن كانت في ظاهرها معقولة ، لكنها مثل كل الحجج المؤيدة للاستغلال والمعادية للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص تنطوي على مخاطر كثيرة ، ذلك أنها تمثل اعتداء على نظرية السوق ذاتها ، لأن هذه النظرية لا تعني ترك السوق بلا ضابط أو رقيب ، ولكنها تعتمد على توفير آليات السوق ، وفي نفس الوقت تقوى أجهزة الدولة المسنولة عن ضبط ورقابة السوق لكيلا تنحرف ولا تتحول إلى الاحتكار أو الاستغلال والكسب الحرام ، فالدولة في الاقتصاد الحر هي المسنولة عن ضمان أن تكون هذه الحرية الاقتصادية ملتزمة بقواعد العدالة والنزاهة دون أن تنحرف أو تحور لصالح من بيده قوة المال ضد المجتمع وأبنائه .

مدارس اللغات :

عرفت مصر المدارس الأجنبية منذ عصر محمد علي ، عندما تكاثرت وفود الخبراء الأجانب المشاركين في حركة النهضة منذ أوائل القرن التاسع عشر ، ثم زاد تكاثرها وخاصة تلك التي كانت إرساليات دينية تنشئها في مصر . وعندما أمت هذه المدارس

عام ١٩٥٦، لم تعد هناك ، وحتى سنوات قريبة ما يمكن تسميته " بمدارس أجنبية " ، وإنما الذى تواجد على الساحة التعليمية هو ما أصبح يعرف باسم " مدارس اللغات " .
ولسنا فى معرض تفصيل جوانبها المختلفة من حيث النشأة والآثار ، وإنما سننتوقف فقط أمام بعض ما نشر عن هذا المدارس فى صحفنا المصرية .

لكننا فى عام ١٩٨٥ نجد جريدة الشعب فى عددها الصادر فى ١٧/١٢ تنشر تحقيقاً صحفياً لمحمد أبو لوىة عن بعض هذه المدارس وهى مدارس اللبسية والفريـر ، وعددها ثمانية فهناك لبسية باب اللوق ومصر الجديدة والهـرم والمعادى والزمالك وبورسعيد والإسكندرية والمنصورة . وكمثال فإن مدارس باب اللوق كان بها ٢٦٢٠ طالباً وطالبة فى كافة مراحـل التعليم بكثافة ٤٠ طالباً بكل فصل ، لكن ماذا عن إدارة المدارس ؟

كان يوجد مدير عام مصرى يساعده وكيل مدرسة معارين من الوزارة لإدارة المدرسين ، أما النظـار ففرنسيون :

- ناظر مدرسة فرنسى يشرف على المدرسة الإعدادية والثانوية بنين .
- ناظرة فرنسية للإشراف على المدرسة الإعدادية والثانوية بنات .
- ناظر فرنسى للإشراف على المدرسة الابتدائية بنين وبنات .
- ناظرة فرنسية للإشراف على مدرسة الحضانة بنين وبنات .

ويوجد مدرسون فرنسيون بنسبة ٢٥%، والباقي مصريون والإشراف الأساسى على المدرسة فرنسى ، فالمدرسة معتمدة مدرسة فرنسية خارج البلاد يشرف عليها وزير المعارف الفرنسى ، والملحق الثقافى للسفارة الفرنسية بالقاهرة ، فالأخير على اتصال دائم بالمدرسة وفى زيارات ميدانية دائمة لها ، وعندما يحضر أى من الزائرين الفرنسيين للحكومة المصرية يقوم بزيارة المدرسة . كما كانت هناك رحلات تقوم المدارس بمصر بتنظيمها إلى فرنسا . وهناك تبادل للزيارات بين المدارس فى مصر ومدارس اللبسية بباريس بفرنسا .

بطبيعة الحال فجميع المواد - ماعدا المواد الاجتماعية واللغة العربية - فى طاوور الصباح اللغة المستخدمة هى الفرنسية ، وفى الفصح يمنع استخدام غيرها تماما . ويوجد بالمدرسة كنيسة فسيحة طولها مساو لطول المدرسة ، وتوجد غرفة بدروم تستخدم كمصلى ووضع فى مقدمتها منضدة يلعب عليها التلاميذ " كرة الطاولة " ! ويذكر المحرر أن عددا من التلاميذ فكروا فى إنشاء جمعية للتربية الدينية بالمدرسة فرفضت الفكرة ، وقال بأن التلاميذ حرموا من تأدية صلاة الظهر ، ولما احتجوا عاقبتهم المدرسة بحضورهم يوم أجازة الجمعة من التاسعة حتى الواحدة ظهرا .

كذلك يذكر المحرر أن مدرسى المدرسة يتبادلون مع التلاميذ الشرائط الجنسية ومجلات الجنس الفاضحة ، بل ويقيمون سهرات معهم لمشاهدتها سويا . ويشير إلى أنه فى مدرسة فرير الظاهر يعلمون التلاميذ أن الحجاب حرام ويعتبر أحد مظاهر التخلف فى المجتمع المصرى . ونقل المحرر عن أحد التلاميذ أن جمعية " كاريئاس مصر " لها فرع بداخل المدرسة ، وفى إحدى ندواتها قالت المشرفة الاجتماعية المسنولة عن الجمعية أن ممارسة الجنس بين الشابات والشباب أمر طبيعى وغير محرم ، وثار أحد الطلاب مؤكدا العكس ، وقال للمشرفة أن معنى ذلك أنه يمكن أن يمارس معها الجنس فقالت بأنها متزوجة ، أما إذا تم بين غير متزوجين فهذا لا يعتبر حراما . فضلا عن حفلات ومهرجانات تقام كل عام يتم فيها التعارف بين البنين والبنات بصور غير مقبولة .

وفى العدد التالى من الشعب نشرت ردا من فرير باب اللوق موقع من صفا أمين حنا وأربعة من أولياء أمور التلاميذ فى مقدمتهم المستشار محمود صفوت عثمان نائب رئيس مجلس الأباء قالوا فيه أن مدرسة الفرير بباب اللوق مدرسة مصرية وفقا للقرار ٧٠ لسنة ١٩٨٢ المنظم لشئون التعليم الخاص ، وأن المناهج باللغة الفرنسية ما هى إلا مناهج حكومية مترجمة ، وأن المدرسة تخضع للإشراف الفنى للإدارة التعليمية بما فى ذلك كراسات هيئة التدريس والتلاميذ وبما فى ذلك الجوانب المالية والإدارية ، وأن هيئة التدريس جميعها من المصريين ما عدا إيطالى واحد ، وأن أولياء الأمور لا يمكن أن يقبلوا أن يتربوا ويتعلموا فى مدرسة غير أخلاقية مع أبنائهم ، وأن نتائجها لا تقل عن ١٠٠٪ فى جميع الشهادات العامة فى الخمسة عشر عاما الماضية .

وفى ١٩٨٥/١٢/٣١ تنشر الشعب تحقيقاً صحفياً لمحمد لوائية عن وجود ١٧ مدرسة - أجنبية - : مدرستان أمريكيتان - ٣ ألمانية - ٧ يونانية - ٥ إيطالية ، ويذكر التحقيق أن هذه المدارس تتبع لسفارات أجنبية تقوم بالإشراف والإنفاق عليها ، ولا رقابة للحكومة المصرية عليها ، وإذا كانت هناك فى معظم البلدان مدارس تتبع سفارات أجنبية ، إلا أنها عادة لا تستقبل تلاميذ من أبناء البلد الذى به السفارة ، لكن مدارس السفارات الأجنبية فى مصر تستقبل الكثير من أبناء المصريين . وهذه المدارس تدرس مناهج مغايرة للمناهج المصرية .

وكتب المحرر فى تحقيقه أن إحدى المدرستين الأمريكيتين توجد بمنطقة " دجلة " بالمعادي الجديدة . وقد ذهب صاحبنا إلى إدارة مصر القديمة والمعادي التعليمية ، وخاصة قسم الإحصاء بحثاً عن أية بيانات عن المدرسة فأخبروه بوجود المدرسة لكن نفوا أن يكون لديهم - فى الدفاتر - شيء عنها ، ونفس النتيجة قابلها عندما سأل فى إدارة التعليم الخاص بنفس الإدارة التعليمية .

من هنا فقد سعى المحرر إلى أن يذهب بنفسه إلى المدرسة واسمها " كايرو كوليج - كلية القاهرة - ، فوجد حراسة من مدنيين بأجهزة لاسلكى . مبنى المدرسة شاسع وعبارة عن تحفة معمارية ، بطريقة أو بأخرى استطاع الوصول إلى البوابة ، وهناك وعلى جانبيه من واجهة المدرسة وضعوا بروازين كبيرين من الصور لتلاميذ وتلميذات المدرسة - فى صور متفرقة - توسط كل برواز صورة لتلميذة ثانوى مصرية ترتدى بدلة رقص عارية ، وترقص (على واحدة ونص على حد تعبير المحرر) . وتجول بداخل المدرسة فلم يجد أية كلمة باللغة العربية مكتوبة على الجدران . . هناك أعداد كبيرة من أبناء المصريين ، والجميع يتحدث اللغة الإنجليزية وباللكنة الأمريكية ، حتى تلاميذ الحضانة ، والأعلام الأمريكية ترفرف على كل مكان .

يطلقون عليها : المدرسة الأمريكية ، وهى تتضمن مراحل التعليم من الحضانة حتى الثانوى ، ومشتركة بنين وبنات فى جميع المراحل ، ومصروفاتها ٢٠٠٠ دولار (عام ١٩٨٥) - لم يذكر المحرر لأى مرحلة هذه الرسوم - ، والمناهج أمريكية ١٠٠ % ، والمعلمون والمعلمات أمريكيان وأجانب ١٠٠ % ، والإدارة أمريكية ، تعاونها قلة من

الموظفين والموظفات المصريين فى أعمال السكرتارية ، ولا إشراف للوزارة عليها .
حتى عمال المدرسة من الأجانب ، والمسئولون عن الأمن المصريين بالمدرسة يتحدثون الإنجليزية .

ومما لاحظته المحرر أيضا أن حمام السباحة مشترك بين البنين والبنات ، وهناك عشرات من جنود الأمن المركزى تحيط بالمدرسة من كل جوانبها ، وثلاث ورديات يومية كل منها ثلاث ساعات لمباحث أمن الدولة ، كحراسة مزودة باللاسلكى على المدرسة .

وهناك مدارس تدرس منهجين : مصرى وأجنبى ، من هذه المدارس : المدرسة العبيدية بحدائق القبة (يونانية) - المدرسة الألمانية الإنجليزية بالدقى ، ومعظم معلمى ومعلمات هذه المدرسة من الألمان ، والإدارة ألمانية ، وهناك إشراف ورقابة من وزارة التربية عليها . والسفارة الألمانية بالقاهرة هى التى تدفع مرتبات المعلمين والمعلمات والإداريين ، والمدرسة مشتركة كذلك فى كل المراحل ، وحتى حمام السباحة .

وفى عدد الشعب الصادر فى ١٩٨٦/١/٧ ينشر مجدى أحمد حسين دراسة عن (ظاهرة التعليم باللغات الأجنبية تكرر التبعية والردة الوطنية - الدول المتحضرة تمنع التعلم باللغات الأجنبية - نحن نحتقر اللغة العربية " لغة القرآن " ، وإسرائيل تقوم بإحياء اللغة العبرية الميتة !) .

وينعى مجدى الوضع التعليمى فى مصر لأنه يشير إلى أننا عدنا القهقرى أكثر من خمسين عاما ، ووارينا التراب نضالاتنا الشاقة والمجيدة من أجل " تمصير مصر " وإعادة وجهها العربى الإسلامى وتأكيد شخصيتها المستقلة . وقد كانت معركة " التمسير " طبيعية فى عهد الاحتلال البريطانى والامتيازات الأجنبية ، ومن المؤسف فى نظر مجدى - وفى نظرنا نحن أيضا - أن نضطر إلى خوضها مرة أخرى بعد عقود طويلة من الاستقلال ، فالمواطن المصرى يفضل البنك الأجنبى على البنك المصرى ، والسلعة الأجنبية على السلعة المصرية ، ويكتب اسم المحل بلغة أجنبية بدلا من اللغة العربية ، ويفضل تعليم اللغات الأجنبية على اللغة العربية !

ويسطرر كاتبنا فى حديث تاريخى طويل عن نشأة وتطور التعليم الأجنبى فى مصر اعتمد فيه على ما سبق أن كتبناه فى كتابنا المشترك مع د. سعد مرسى أحمد (تاريخ التربية والتعليم) ، رد على ما يثيره البعض من تساؤل : لماذا كل هذا الاهتمام بمؤسسات محدودة العدد ومحدودة الخريجين أمام الجحافل المتخرجة من التعليم الحكرمى والمصرى والأزهرى ؟ وكان الرد أن هذا العدد المحدود هو الذى تتلقى منه - غالبا - قيادات المجتمعات الشرقية ، وضرب مثلا فى ذلك بأن الكثير من الوزراء فى الوطن العربى هم من خريجي الجامعة الأمريكية ببيروت ، وكان عدد من رجال البلاط الملكى فى مصر من خريجي كلية فيكتوريا ، وأن خريج هذه المعاهد غالبا ما يكون ضعيف الارتباط بثقافة مصر والوطن العربى .

ثم عرض مجدى حسين لقضية التعليم باللغة الأجنبية ، مشيرا إلى أن حاييم وايزمان قال ، عندما تم افتتاح الجامعة العبرية عام ١٩١٢ فى القدس : " الآن تم بناء الدولة العبرية " مما يعكس إدراك الصهاينة لأهمية إنشاء المؤسسات التعليمية فى إنشاء الوطن من العدم ، ناهيك عن المحافظة على مجتمع قائم . ورغم تعدد لغات المهاجرين إلى إسرائيل من اليهود إلا أن هناك إصرارا على أن تكون اللغة العبرية هى اللغة الأولى للتعليم فى مختلف الكليات العملية والنظرية على السواء ، ونقل مجدى عن مؤسس اللجنة العبرية فى فلسطين قوله " إن العودة إلى العبرية هو منطلق العودة إلى أرض إسرائيل ، فلا يمكن أن يكونوا أمة فى دولة دون العودة إلى لغة أجدادهم " .

وساق الكاتب أمثلة أخرى من كل من فيتنام واليابان تؤكد أهمية التعليم باللغة القومية .

ونشرت الشعب فى العدد الصادر فى ١٩٨٦/١/٢٨ تهيب بكل مصرى أن يعتز بوطنيته ويردد " أنا مصرى وأعيش على أرض مصرية " لأن المستهدف فيما يبدو أن ننسى هذه الحقيقة . والذى دعا الجريدة إلى هذا رسالة وصلتها من قارئ تتضمن قصاصة من صحيفة الأهرام الصادرة فى ٣ يناير ١٩٨٦ تحتوى على إعلان باللغة الإنجليزية ترجمته : " مدرسة ترميض أمريكية جديدة فى المعادى لديها وظيفة شاغرة لمعلم له خبرة ساقّة . الاتصال بتليفون ٠٠٠ " .

وتساءلت الجريدة عن الاتفاقيات الدولية التى أنشئت وفقا لها هذه المدرسة ، ولماذا مدرسة تلميذ أمريكية ؟ وهل عجزت معاهد التمرّيز فى مصر أن تخرج الممرضة المناسبة ؟ ونسيت الجريدة كذلك أن يكون الشرط المعلن عنه أن يكون المدرس أمريكيا أو بريطانيا ، فهل أيضا عقلت مصر بحيث تعجز عن أن يوجد بها معلم تلميذ ؟!!

وفى عددها الصادر فى ١٩٨٦/٤/٤ نشرت الشعب بعض البيانات الخاصة بأثر التعليم الأجنبي فى مصر بإشاعة قيم التبعية والاغتراب بين مواطنى مصر :

- فى ١٩٨٢/١٢/١ تم إنهاء عقد مدرستين أجنبيتين لتدريسهما كتابا لا يتفق والقيم المصرية (مقطوعة جاك ورت) .

- فى ١٩٨٢/١٢/٢ ألقى وزير التعليم بيانا أمام مديرى مدارس اللغات أكد فيه أن كتب اللغات الأجنبية يجب ألا تتعارض مع التقاليد والإسلام .

- فى ١٩٨٥/٤/١٤ اكتشفت أربع مدارس لغات بمصر الجديدة لا تدرس التربية القومية ولا التربية الدينية لطلابها ، وتم التحفظ على أموال هذه المدارس فى البنوك لأنها كانت تغالى فى المصروفات المدرسية التى وصلت إلى ألف جنيه فى السنة .

وجاء فى نفس الموضوع المنشور بالشعب أنه وفقا لإحصاءات العام الدراسى ١٩٨٠/٧٩ تبين أن هناك ٧١ مدرسة تتبع دولة الفاتيكان ، وهى مدارس ملك جماعات دينية من الرهبان والراهبات ، والإشراف المصرى للتنسيق فقط ، ومن بينها جماعة الفرير للمدارس المسيحية ، وهى جماعة دولية منتشرة فى ٨٢ دولة فى العالم ويتلقى التعليم فيها حوالى مليون تلميذ من كل بلدان ما يسمى بالعالم الثالث . وفى العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ فى عشر مدارس فقط (من إجمالى ٧١ مدرسة تابعة للفاتيكان) كان يوجد ٦٦٦٣ طالبا مسلما (بنسبة ٧٠٪ ، مقابل ٢٧٩٥ طالبا مسيحيا ، و ٩٢١١ طالبا مصرية (بنسبة ٩٧،٤٪) فى مقابل ٢٤٧ أجنبيا فقط .

وقد حظيت قضية وجود معلمين أجانب للتعليم فى مصر بعناية ملحوظة فيما نشر عن التعليم فى الصحف المصرية ، وخاصة فى جريدة أخبار اليوم ، على يد الصحفى النابه " محمد امبابى " ، ففى العدد الصادر فى ١٩٨٥/١٠/١١ يقول أن أرقام وزارة التربية تقول أن عددهم تضاعف فى السنوات الأخيرة حتى لقد وصل إلى ٥٠٠ مدرس

ومدرسة ، مما ساعد مدارس اللغات على رفع مصروفاتها بصفة مستمرة بحجة ما يكلفها هؤلاء من مرتبات .

واستطلع المحرر عددا من مسئولى التعليم حول هذه الظاهرة ، فأجاب أحمد فارس مدير إدارة الزيتون التعليمية متسائلا : هل هؤلاء المدرسون الأجانب أصحاب تخصصات نادرة ليس لدينا نظير لها ؟ وكيف يمكن أن أطمئن إلى أجنبى لم يتعايش مع مجتمعنا أو يتكيف مع عاداته وتقاليده لكى يربى ابنى ويعلمه ؟ ويؤكد هذا المسئول بأنه لن يربى المصرى إلا مصرى مثله ، وأن هؤلاء الأجانب لا يشكلون تخصصات نادرة .

لكن كلا من سعيد صالح وكيل أول وزارة التربية لشئون محافظة القاهرة ، ومحمد زكى الشبىنى وكيل الوزارة فى محافظة الجيزة يؤيدان الاستعانة بمعلمين أجنبى ليعايش التلميذ الجو الطبيعى لتعلم اللغة الأجنبية وسماعها من أصحابها الأصليين . وإلى نفس الاتجاه سار - بطبيعة الحال - أصحاب المدارس المعنية ، من هؤلاء " وجدى السيسى " مدير مدارس علم الدين للغات ، و " حسن العزازى " مدير مدارس الرياض والألسن بمدينة نصر .

والطريف أن المحرر قابل عددا من المدرسين الأجانب ، فقالت " سوزان دوراى " أنها من انجلترا ولم يسبق لها العمل فى التدريس وأنها حاصلة على شهادة ال " جى سى إى " وأنها تجد صعوبة فى التعامل مع الأطفال ، لكن مدرسة أخرى هى " انجيلا مود " فقد كانت تقوم قبل حضورها إلى مصر بتدريس التربية الرياضية (لم يشر المحرر إلى المادة التى تدرسها فى مصر) . . وعددا آخر من المدرسات .

أما وزير التربية والتعليم فى ذلك الوقت (منصور حسين) فقد قال أنه ضد استخدام المدرسين الأجانب فى مدارسنا أو التوسع فيها ، فنحن لدينا المدرسون الممتازون والأكفاء فى اللغة ، كما أننا أقدر على التعامل مع أولادنا وتربيتهم وتعليمهم ، والمسألة ليست فقط مجرد تعليم لغة ، فهناك البعد القومى وغرس الروح المصرية ،

والانتماء الوطنى ، وهذه أمور لا يستطيع غرسها إلا مدرس مصرى ، لكن لا مانع - عند الضرورة - من الاستعانة بمدرس أجنبى بشرط التدقيق فى الاختيار .

وعادت نفس الجريدة (أخبار اليوم) لتتشر تحقيقاً لـ " محمد السعدنى " و " سلامة حسن " فى عددها الصادر فى ١٩٨٨/١/٤ عن نفس القضية ، وصدرته بحديث للدكتور فتحى سرور وزير التعليم ، يقول فيه أن الاستعانة بمعلمين للغات الأجنبية ليس أمراً جديداً ولا طارناً ، فالمعلمون الإنجليز والفرنسيون موجودون بالفعل منذ القدم ، بل والمعلمون الألمان بالمدارس الألمانية والإيطاليون بالمدارس الإيطالية ، ونرسل بعثات للخارج لى يتعلم أولادنا فى بيئة أجنبية ولا نخشى عليهم ، لأننا نسعى إلى تبادل الثقافات بين مصر والخارج كما يقتضى إعداد جيل من العلماء يجيد اللغة الأجنبية والتمكن منها بالاطلاع على المراجع .

وقال الوزير أنه لا تناقض بين المنهج القومى فى التعليم والاستعانة بمعلمين أجانب فى تدريس اللغة طالما كان ذلك تحت إشراف وتوجيه الوزارة ويتم اختيارهم اختياراً جيداً ، حيث تكون الاستعانة بأفضل العناصر ، كما أن قانون العمل لا يجيز الاستعانة بأجانب يزيد عددهم عن ١٠ ٪ من العاملين المصريين وبشرط استهلاك هذه النسبة خلال خمس سنوات ويكون الترخيص بها من وزير القوى العاملة وفق شروط محددة . ويضيف الوزير أن هناك معلمين عرب يقومون بتدريس العربية فى بلاد أجنبية ولم يخش أحد هناك من ذلك .

ومن داخل مدرسة طيبة للغات بمدينة نصر ، حيث يوجد عدد من المدرسات الإنجليزيات ، شرحت للمحررين السيدة نادية حافظ صاحبة ومديرة المدرسة ، كيفية اختيارها لهؤلاء المدرسات ، فقالت أن المدرسة عندما تحتاج إلى معلمات جدد فإنها تحرص على السفر بنفسها إلى إنجلترا لاختيارهن على أساس الأفضلية المطلقة والخبرة فى مجال التعليم للأطفال . وبصدد المفاضلة بين المصريات والإنجليزيات قالت المديرة أن طبيعة المعلمات الإنجليزيات تجعلهن أكثر صبراً وتحملاً لمشاكل الأطفال ، فهن يعرفن كيف يتعاملن مع الأخطاء المتكررة للأطفال ، ومع إمكانياتهن الذهنية المتفاوتة ، وذلك أمر لا تحتمله المعلمة المصرية أو المصريون بشكل عام !!

إنه لرأى مؤسف حقا فى بنات وطنها ، هذا الذى جرى على لسان المديرة ، أفلا يدعونا نفس منطقها أن نشعر بقلق من جانبين ، فهى مصرية وبالتالي فلم لا ينطبق عليها نفس الرأى الذى حكمت به على قدرات المعلمات المصريات ؟ ، ثم ، كيف يمكن الاطمئنان إلى أن تثبت قيم ومشاعر واتجاهات تعزز الهوية القومية والانتماء الوطنى فى التلاميذ المسئولة عنهم ؟ لكننا لا نستطيع أن ننكر ما ألمحت إليه من الأطفال فى سنى تعليمهم المبكرة يكونون أقدر فى التقاط " اللكنة " الإنجليزية السليمة من مصادرها الأصلية .

وعلى الجانب الآخر ، نجد " وجدى لويس أتور " مدير مرسى سانت فاتيما بمصر الجديدة أن تجربة المعلمات الأجنبية فى مدرسته قد أثبتت فشلها منذ سنوات ، وأن إدارة المدرسة قد قررت - بعد تجربة مريرة - الاستغناء تماما عن هذه النوعية من المعلمات ، والاستعانة بالمعلمة المصرية ذات المستوى الرفيع . ومن أسباب فشل التجربة - كما رواها مدير المدرسة للمحررين - أن المعلمات الأجنبية بعد فترة من وصولهن إلى مصر يبدأن فى التذمر والتمرد على تقاليد المجتمع المصرى ، بالإضافة إلى صعوبة التفاهم بين التلاميذ وهم فى سنوات دراستهم الأولى وبين هؤلاء المعلمات اللاتى لا يعرفن كلمة عربية واحدة .

كذلك أشار إلى تلك المشكلات التى تنجم نتيجة كون المعلمة المسئولة عن النشء ليست من بنى وطنهم ولا تحمل تجاهه أى شعور بالمسئولية أو الانتماء أو حتى التعاطف . وأخطر من هذا ما أشار إليه الرجل من أنهم اكتشفوا أن عددا كبيرا من هؤلاء المعلمات ليس لديهن أى رصيد فى التربية والتعليم فى بلادهن ، وأنهن كن يعملن ممرضات أو شغالات وغير ذلك ، وأنهن اتخذن من التدريس فى مصر فرصة لرفع مستوى المعيشة خاصة أن مرتباتهن هنا مرتفعة للغاية .

وفى نقابة المعلمين كان رد فعل النقيب منصور حسين عنيفا فى اتجاه معارضة مطلب وزير التعليم باستقدام معلمين أجانب لمدارس اللغات ، وأكد النقيب أن هناك منهجا قوميا للتعليم يتم تدريسه سواء باللغة العربية أو الأجنبية ، فكيف يستطيع معلم أجنبى الالتزام بمثل هذا المنهج القومى الذى يرتبط أو المفروض أن يرتبط بالبيئة بما

تحمله من قضايا وطنية واجتماعية ؟ وكيف يستطيع هذا المعلم أن يفرس فيما ويوضح قضايا بعيدة تماما عن اتجاهاته وسلوكه . وتساعل النقيب : إذا كنا نستطيع السيطرة على الكتب فنحذف منها ما نحذف ونرفض ما نرفض فكيف لنا أن نسيطر على فكر وعقل مدرس أجنبي يستطيع أن يفرض أفكاره على التلاميذ الصغار ، ويستطيع أن ينقل ثقافته واتجاهاته من خلال طريقته في التعليم ، خاصة أنه سيكون قدوة للأطفال في الفصل ؟

وفي نفس العدد من أخبار اليوم يكتب " عبد المنعم عثمان " المحرر بالجريدة عن أنه ، وبعد أكثر من شهرين من تدريس العلوم في مدارس اللغات باللغة الأجنبية ، فوجئت المدارس بقرار تصدره وكالة أول الوزارة ورئيسة قطاع التعليم يقضى بتقسيم تدريس العلوم إلى جزئين في الصفوف الأول حتى الرابع الابتدائي ، جزء باللغة العربية ، وآخر باللغة الأجنبية ، بعد أن كانت تدرس العلوم كلها باللغة الأجنبية فقط .

وعاب المحرر على هذا القرار بصعوبة تنفيذه فقد كاد العام الدراسي أن ينتصف ، ولا يعقل أن فصلا ابتدائيا تدرس فيه مادة واحدة بواسطة مدرسين أحدهما بالعربي والآخر باللغة الأجنبية . وبرر وزير التعليم ماحدث بأن كتاب المعلومات العامة ملئ بالحشو وأنه جار تنقيته من الزيادات غير الضرورية ، كما أنه كمرحلة انتقالية اكتفى بترجمة المفاهيم والمصطلحات العلمية في كتاب مصاحب للكتاب الأصلي باللغة الأجنبية ، وذلك حتى يتم طبع كتاب جديد خاص بمدارس اللغات يتضمن ترجمة المنهج مع أبرز المصطلحات العلمية باللغة الأجنبية . وبالإضافة إلى ذلك فقد صرح الوزير في مؤتمر التعليم الخاص أن خطة العام التالي تتضمن إلغاء الكتب المترجمة بمدارس اللغات خاصة في مادتي العلوم والرياضيات وتدريس المقررات المعتمدة في بريطانيا وفرنسا !

شهادة أولاد الأكابر !

وفي عدد أخبار اليوم الصادر في ١٩٨٧/٦/٢٧ كتب " محمد امبابي " تحقيقا عن قضية الشهادة الإنجليزية الشهيرة " جي . سي . إي " ، وهي إحدى الشهادات المعادلة للثانوية العامة مثل البكالوريا الدولية والبكالوريا الفرنسية وغيرهما . وتقبل الجامعات

المصرية الحاصلين على شهادة " جى . سى . إى " منذ أكثر من أربعين عاما ، أى منذ أن أُنشئت هيئة تصفية المدارس المؤممة وكان اسمها فى البداية الشهادة الثانوية المعادلة . وكان النظام يسمح للطلاب بالتقدم لهذه الشهادة إذا كانوا حاصلين على الشهادة الإعدادية وأتموا درساتهم بالصف الأول الثانوى ، وأن يكون الطالب قد أتم ١٦ سنة فى بداية أكتوبر من السنة التى يتقدم فيها للحصول على هذه الشهادة ، وأن يكون مستواه جيدا فى اللغة الإنجليزية ، ويجتاز الاختبار الذى يعقد له قبل الحصول على استمارة الالتحاق بفصول ال جى سى إى . . ويمكن للطلاب الحصول على هذه الشهادة بعد أن يجتاز فترتين دراسيتين حيث يعقد امتحان فى يناير والآخر فى يونيو .

وغالبا ما كان يتقدم لهذه الشهادة طلاب مدارس اللغات حيث يسجلون أسماءهم عن طريق مدارسهم أو يقومون بتكوين مجموعات منهم وتسجيل أسمائهم مباشرة عن طريق المركز الثقافى البريطانى ، وهو الذى يشرف وينظم عملية الدراسة وامتحانات شهادة ال جى سى إى . وكان الحصول على هذه الشهادة يقتضى أن يدرس الطالب بنجاح خمس مواد من بينها اللغة الإنجليزية وأدب اللغة ، وتعتبران مادتين مستقلتين عند احتساب المواد . أما المواد الباقية فتكون من بينها المواد المؤهلة لدخول الكلية التى يرغب الطالب فى دخولها ، وغالبا لا تخرج هذه الكليات عن الطب والهندسة . ولا تحسب اللغة العربية أو الدين من بين المواد الخمس ، ولا تحسب مادة الرياضة الأولية ضمن مادة الرياضة ضمن المواد الرياضية المؤهلة لكليات الهندسة .

وبعد نجاح الطالب فى هذه المواد يمكنه التقدم لمكتب التنسيق للقبول بالكليات والمعاهد العليا والمتوسطة ، تماما مثل طالب الثانوية العامة ، وبذلك يمكنه أن يدخل الجامعة مباشرة دون أن يمر بشهادة الثانوية العامة ، بحيث يستطيع اختصار عامين من دراسته فى المدارس العادية .

ولكى يسجل الطالب اسمه لدخول امتحان ال جى سى إى عليه أن يدفع رسوما قدرها ٤٦٥ جنيه لىؤدى الامتحان فى خمس مواد ، كما صرحت بسمة ديمترى المسئول عن التسجيل لدورات هذه الشهادة لمحمد امبابى كاتب التحقيق ، وإذا أراد الطالب أن يمتحن فى مادة واحدة فعليه أن يدفع رسوما لامتحان قدرها ١١٧ جنيه ،

أما إذا أراد أن يؤدى الامتحان فى مادتين فيدفع ٢٠٤ جنيهات ٠٠ والثلاث مواد ٢٩١ جنيهها ٠

وإذا كانت هذه الرسوم تتعلق بالامتحانات فقط ، فإن على الطالب كذلك أن يدفع ٦٤٠ جنيهها لحضور دورة دراسية فى أى مادة من مواد العلوم ، ويدفع ٥٤٠ جنيهها لحضور دورة دراسية فى أى مادة من مواد الرياضيات ٠ ، وهناك إقبال كبير على هذه الدورات وعلى الامتحانات ، ووصل عدد المتقدمين للحصول على هذه الشهادة سنويا إلى ٨٠٠ طالب وطالبة ٠

ويمكن أن تسمى فئة هؤلاء الطلاب بالفئة المحظوظة التى يأتيا عيشها التعليمى رغدا ، فمن من أبناء معظم جماهير المصريين كان يستطيع هذه التكاليف مقدرة بقيمتها فى ذلك الوقت ؟ إن أمر التكلفة لا يقف عند هذا الحد ، إذ لابد أن تضاف تكلفة الكتب ، حيث لم يكن سعر الكتاب المستخدم يقل عن ١٥ جنيهها ، وهناك مدرسون مخصوصون يحتكرون دروسها ولم يكن يقل ما يتقاضاه أى مدرس عن ٣٠٠ جنيه من الطالب مقابل ٢٠ أو ٢٥ حصة فقط للمادة الواحدة ٠

إنها شهادة ، كما قالت بحق فوزية السيد ، خبيرة اللغة الإنجليزية للمحرر " تقتل مبدأ تكافؤ الفرص ، بل تخلق الحقد الاجتماعى " وتكرس الفروق الاجتماعية ، وإلا فكيف تتاح لفئة من الناس أن تختصر من سنوات التعليم سنتين تشتريهما بالمال الذى توافر فى يديها ؟ بينما قانون التعليم يقضى بأن يمضى الطالب ثلاث أعوام بعد حصوله على الشهادة الإعدادية ؟ ٠ ويصف أحمد فؤاد مدير إدارة الزيتون التعليمية هذه الشهادة بأنها " شهادة أولاد الأكابر أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة " ٠

وما لا يقل عن ذلك خطورة ما صرح به محمد رجانى وكيل وزارة التربية والتعليم لشئون التعليم الثانوى لامبابى أن المستوى العادى الذى يدرس للطالب فى هذه الشهادة لا يؤهل فى الحقيقة لدخول الجامعة ٠٠ بل إن بعض مستوياته مضلل وخصوصا فى مادة الرياضيات ، فهى لا تعادل فى الواقع مستوى ما يدرسه الطالب عندنا فى الإعدادية ، وبالتالي فهى أقل بكثير من مستوى ما يدرسه طالب الثانوية العامة ٠

والعجيب أنه في انجلترا نفسها ، صاحبة الشهادة المحظوظة ، لا تقبل جامعاتها سوى الطالب الحاصل على المستوى المتقدم لهذه الشهادة ، أما الحاصل على المستوى العادى فيبقى عامين في مدرسته لدراسة المستوى المتقدم ، وذلك بدراسة قدر مكثف من المواد المؤهلة لدخول الكلية التى يرغبها .

من أجل هذا أشار امبابى إلى قرار أصدره المجلس الأعلى للجامعات فى يناير ١٩٨٧ تم فيه وضع ضوابط تقلل من التباين فى المستوى بين شهادة ال جى سى إى وبين شهادة الثانوية العامة لتحقيق قدر من تكافؤ الفرص بين الطلاب ، وأهم هذه الضوابط أن يكون قبول الطلاب بالجامعات المصرية بالنسبة للحاصلين على ال جى سى إى للحاصلين على المستوى المتقدم لهذه الشهادة وليس على المستوى العادى الذى كان يؤخذ به حتى عام ١٩٨٧/٨٦ ، أما الحاصلون على المستوى العادى فتضاف إلى دراستهم مادة اللغة العربية ، ويؤدى الطلاب الامتحان فيها مع طلاب الثانوية العامة فى نفس الوقت المقرر لامتحان هذه المادة ، على أن يطبق هذا القرار من العام ١٩٨٩/٨٨ .

وفى أهرام ١٩٩٢/٩/٨ يكتب " سيد على " تحقيقا صحفيا عن الصورة المتطورة للشهادة الإنجليزية ، أشار فيه إلى أن الوزارة كانت قد رخصت لبعض المدارس بدراسة شهادة الثانوية الإنجليزية المتطورة (I.G.C.S.E) اعتبارا من العام الدراسى ٩١/٩٠ كبديل عن الشهادة السابقة التى تحدثنا عنها فى الفقرات السابقة ، وسمحت لحاملى المتطورة بالقبول فى الجامعات المصرية ، لكن شهدنا - كما يقول المحرر - سيلا من قرارات وزارة التعليم والمجلس الأعلى للجامعات أدى فى نهاية الأمر إلى وضع عراقيل أمام طلاب هذه الشهادة .

ومن هذه العراقيل التى أشار إليها المحرر قرار المجلس الأعلى للجامعات الذى اعتبر من يحصل على تقدير D أو E راسبا ، مع أن المجلس الأعلى للجامعات كان يعتبر نفس التقدير نجاحا . وإن كان هذا ليس مبررا ، ذلك أن التجربة أثبتت أن ما كان حادثا كان خطأ . ونقل المحرر شكاوى متعددة من أن الطالب قد يكون حاصلا على

مجموع يزيد على الـ ٨٠٪ لكنه حصل على تقدير D فى إحدى المواد ، فيعتبر راسباً وبالتالي يعيد امتحان المواد كلها !

رؤية إسلامية :

كان لابد أن نجد ردود فعل غاضبة من التيار الدينى الإسلامى ضد التعليم الأجنبى من حيث ممارساته ، وحملت لواء التعبير عن هذا الاتجاه جريدة (النور) ، فقد نشرت مقالا للدكتور عبد الرشيد صقر فى عددهما الصادر فى ١٩٨٨/٢/٣ ركز فيه على أن المدارس الأجنبية فى مصر هى مدارس تبشيرية ، وأطال فى ذكر تاريخ من جهود المبشرين الأجانب فى العالم الإسلامى منذ أوائل القرن العشرين ، معتمدا بدرجة كبيرة على ما نشر فى كتاب ١٠١ شاتليه " الغارة على العالم الإسلامى " ، وكذلك على ما أورده د. محمد البهى فى مؤتمر السنة النبوية بدولة قطر (لم يذكر تاريخ أى منهما) ، وكذلك أشار إلى آراء تنسب للنس الشهير " صمويل زويمر " رئيس جمعيات التبشير فى مؤتمر القدس للمبشرين الذى انعقد عام ١٩٣٥ .

وبنبرة عالية ولغة يغلب عليها النزعة البلاغية وأسلوب يتسم بالإثارة والتهميش والمبالغة أكد كاتبنا أن " المدارس الأجنبية متحفزة لتنفيذ خطة سدنتها فى تكفير أبناء المسلمين وتشكيكهم فى دينهم وإبعادهم عن كتابهم وتدريبهم على العبث ودفعهم إلى الفن الهدام ، وتلقينهم الإلحاد ، وإرضاعهم المذاهب المخربة ، وتبغيضهم فى الحق وبذل شتى المحاولات لإبعادهم عنه ، وتقريبهم من الباطل وإقناعهم بالدفاع عنه ، وتنشنتهم على الرذيلة ومقارفتها فى الاختلاط وتغييرهم من الفضيلة ، والهروب منها ، وعبادة الشهوات ، والانغماس فى اللذات ، عقل لا يفكر إلا فى اللذة ، ونفس أمارة بالسوء تأوى إلى المتعة ، ومواهب تدفن تحت ركام الدعة " !!

ونشرت النور فى ٢٠ رمضان عام ١٤٠٩ هجرية ، تحقيقاً خطيراً لسلام عبده يشير إلى أن جهودا تبذل فى اتجاه مضاد للتربية الدينية الإسلامية لا تحدث فى مدارس أجنبية ، بل وفى مدرسة حكومية مصرية كشفت عنها رسالة لمواطن يسمى عنتر محمد على من إحدى قرى مركز أشمون بالمنوفية . قال الشيخ عنتر : بدأت الحكاية

عندما تغيبت ابنته رباب بالصف الثالث الثانوى بالقسم العلمى بمدرسة سنتريس الثانوية للبنات عن البيت . وبالطبع كان المكان الذى يجب أن يسأل عنها فيه هو المدرسة ، وفى المدرسة عرف أنها كانت تتردد على غير مسلمين يشوهون لها دينها . وذكر المحرر بعض شهادات طالبات لجهود بعض المدرسين على نفس الطريق مما لا داعى للإفاضة فيه ، خاصة ونحن لا نملك التأكيد أو النفى لما حدث .

وفى العدد التالى الصادر فى ٢٧ رمضان تابعت الجريدة تحقيقها عما حدث فى سنتريس ، وفيما يبدو فقد تركز الاتهام فى مدرس التربية الفنية بالمدرسة ، وبدأت التعليقات غاضبة فى آراء الأهالى الذين استطلعهم المحرر هذه المرة ، وكذلك بعضا من القيادات المحلية .

وفى عدد آخر من جريدة النور ، الصادر فى ٦ صفر عام ١٤١٠ نقرأ عن حملة شديدة اللهجة على المدارس الأجنبية وخطورتها على أبناء المسلمين ، وتركز التحقيق الذى قام به محمد فتح الله على الكلية الأمريكية بالمعادي التى سبق أن أشرنا إليها . ونقل المحرر قول أحد الطلاب " هشام الحموى " بالصف الثانى ثانوى ، أن أباه مصرى وأمّه أمريكية ، وهو لا يعرف اللغة العربية ، وإن آجلا أم عاجلا فسوف يترك مصر ليعيش فى أمريكا . ولما سئل عن ديانتة ، أجاب بأنهم يقولون له أنه مسلم !! ولكنه لا يمارس أى فرض دينى مع اقتناعه التال بأن هناك إلها .

ونقل المحرر شهادات بعض الطلاب والعاملين ، منها ما ذكرته إحدى الموظفات وهى مصرية كاثوليكية من أنها تصاب بالدهشة لما تراه كل صباح من الطلبة والطالبات ، حتى أطفال المرحلة الإعدادية ، وهم يجلسون متشاكى الأيدى ويتبادلون القبلات عند اللقاء وبعد انتهاء الدراسة .

ثم اتجه المحرر إلى المدرسة الدولية البريطانية بالزمالك ، وهى على غرار الكلية الأمريكية بالمعادي ، وهى كذلك مقصورة على أبناء الجاليات الدبلوماسية المصرية - ولعله يريد العاملة فى مصر . . ويؤكد أنصارها أن نظام الراهبات بها رائع فى تعليم احترام المدرسة وهينة التدريس . . إلى غير ذلك من جوانب سبق أن أشرنا إليها ،

وإن كان التركيز هنا على عناية عدد من المدارس التي تناولها التحقيق بتنظيم زيارات للكنائس الكبرى الهامة .

وهناك رد فعل آخر لم يتجسد في كلام وإنما في عمل إنشائي تمثل في صيغة جديدة من المدارس أطلق عليها اسم " المدارس الإسلامية " ، نشرت عنها جريدة النور تحقيقا صحفيا لشعبان عبد الرحمن ، في عددها الصادر في ٣٠ جمادى الأولى عام ١٤٠٨ هجرية ، حيث أشار إلى أن هذه التجربة قد بدأت عام ١٩٧٨ بمدرستين هما طلائع الكمال بمصر الجديدة ومدرسة طلائع الكمال بالعجوزة ولاقت التجربة نجاحا ملحوظا مما أدى إلى تكاثر المدارس التي من هذا النوع .

أطلعنا المحرر على نتائج زيارته لمدرسة السيدة خديجة بالنزهة بمصر الجديدة ، حيث بدأ طابور الصباح بتلاوة القرآن الكريم ، ثم رددت المدرسة المشرفة على الطابور سورة الفاتحة ورددتها التلاميذ وراءها ، ثم حديث ديني ، وبعد ذلك انصرف التلاميذ إلى فصولهم . وعندما أذن لصلاة الظهر خرج التلاميذ فسحة الصلاة ، واصطف كل صف دراسي في ممر واسع أمام الفصول ليؤدوا الصلاة جماعة مأمومين بأكبرهم سنا تحت إشراف مديرة المدرسة التي وقفت تنظم صفوفهم وتبدي ملاحظاتها على نظافة جوارب بعض التلاميذ وتحثهم على ضرورة غسل جواربهم لأن النظافة من الإيمان .

وذكر محمد محمود بحر ، عضو مجلس إدارة جمعية السيدة خديجة بأن الجمعية أنشأت المدرسة منذ خمس سنوات ، وأصبحت وقت إجراء التحقيق تضم حضانة بها ٢٤٠ تلميذا ، ومدرسة ابتدائية بها ٢٦٠ ، ومصاريف الدراسة كانت تصل إلى ١٥٠ جنيها لتلميذ الحضانة و ١٦٠ لتلميذ الابتدائي ، وهي مصاريف تقل كثيرا جدا عنها في المدارس الأخرى . وذكرت سوسن محمود الابياري ناظرة المدرسة أنهم يشترطون التزام المدرسة بالزى الإسلامى ، وأن تكون على قدر واف من الثقافة الإسلامية وأن تكون قدوة لتلميذاتها في الالتزام بمبادئ الإسلام ، وأن تكون خريجة جامعة .

ويتم تحفيظ القرآن للتلاميذ على يد محفظين متخصصين . وهناك يدرس التلاميذ الإنجليزية كلفة أجنبية ، ثم هناك تدريس مادة الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية . وبالنسبة لمنهج التربية الدينية تضيف المدرسة على منهج الوزارة منهج خاص فى القرآن والأحاديث . ويتم الاحتفال بالمدرسة بالمناسبات الدينية كالهجرة والمولد النبوى والإسراء والمعراج حيث يتم استخلاص العبر والدروس بأسلوب مبسط للأطفال .

ونقل المحرر عن زيارته لمدرسة إسلامية بالهرم ، وكيف سمع برنامجا يذاع على التلاميذ فى الصباح بعنوان " قل ولا تقل " لتصحيح بعض المفاهيم الإسلامية مثل قل " السلام عليكم " ولا تقل " صباح الخير " أو " مساء الخير " وقل " جزاك الله خيرا " ولا تقل " شكرا " ، وبعض الآداب الإسلامية الملازمة لتناول الطعام والشراب ومعاملة الجار . ولم تقتصر الإذاعة الصباحية على ذلك بل تضمنت جريدة باللغة الإنجليزية السهلة التى تنمى مقدرة الطالب اللغوية ، ولكل مدرسة - من الحضانه والابتدائى مسجدها الخاص ، ويتم الفصل بين البنين والبنات ابتداء من الصف الرابع الابتدائى .

تكلفة تعليمية أم ابتزاز؟

من المتوقع بطبيعة الحال لكل ولى أمر طالب ، عندما يرسل ابنه إلى مدرسة خاصة أنه سيدفع تكلفة تعليمه ، الأمر الذى يختلف عنه فى المدرسة الحكومية حيث تتكفل الدولة بذلك ، ومع ذلك فقد احتلت قضية المصروفات فى المدارس الخاصة موقعا مهما على صفحات الصحف مشفوعة بشكاوى تصل إلى حد الصراخ من اشتعال نار أسعارها حتى لقد وصفها البعض بأنه ابتزاز صارخ للأسرة المصرية التى ينوء كاهلها بكثير من المتاعب الاقتصادية .

من هذا ما كتبه الصحفى المخضرم " محمود عارف " فى جريدة مايو فى ١٩٨٥/١١/٤ عن ضرورة أن يترفق أصحاب ومديرو المدارس الخاصة بجيوب أولياء الأمور وأن ينأوا بالعملية التعليمية والتربوية عن الاستغلال والتجارة ، بعد أن وضحت المغالاة فى رسوم الدراسة وارتفعت الشكوى منها . ثم عاد نفس الكاتب إلى الكتابة فى

نفس الجريدة (مايو) فى ١٩٨٦/٩/٣٠ يشير إلى فئة من أصحاب المدارس الخاصة زاد نهمهم للمال فابتدعوا أساليب غريبة تسهل جمعه وتبرر لهم عملية السطو على جيوب أولياء الأمور، حتى أصبح الحد الأدنى لمصروفات هذه المدارس ٥٠٠ جنيه، بالإضافة إلى ثمن الكتب وقيمة الاشتراك فى سيارات المدرسة والتبرعات الإجبارية للمساهمة فى الإنشاءات الجديدة، وهى تبرعات مشمولة بالدفع والنفاذ، ولا تقبل الجدل أو المساومة.

ويؤكد محمود عارف أن البعض من أصحاب المدارس الخاصة لم يكتف بهذه الأموال الطائلة بل فتحت شهيتهم لجمع المزيد واشتعل سعارهم فأطلقوا صيحة ذات رنين براق مؤداها تحديث مناهج الدراسة بإدخال العقول الالكترونية وتدريب الطلاب عليها بدءا من مرحلة الحضانة، ومرورا برياض الأطفال، ثم بقية المراحل التعليمية الأخرى.

وكتب " يسرى موافى " تحقيقا بأهرام ١٩٨٦/٧/٧ بعنوان (مواجهة صريحة لمشكلة التبرعات التى ترهق البيت المصرى) جاء فيها أن التقدم بأوراق التلاميذ لحضانات المدارس الخاصة أصبح مقرونا بالتبرعات ذات المسميات المختلفة والتى يقبل عليها أولياء الأمور بكل ترحاب ودون معارضة، فكان ذلك سببا فى مغالاة هذه المدارس فى المصروفات وتشجيعها على طلب المزيد من أولياء الأمور وإرهاقهم فى المطالب. وأكد يسرى أن هذه التبرعات قد بلغت حدا لا يطاق فى بعض المدارس تحت مسمى إنشاءات أو أسهم وغيرها، أما بالنسبة للتبرعات العينية فقد تدرجت من المكاتب والكراسى وأطقم صالون " تاكى " ومراوح الأسقف والستائر والموكيت إلى الثلاجات والتلفزيونات وأجهزة الفيديو والكومبيوتر، كما طلبت إحدى المدارس " غسالة " من ولية أمر !

وفى أهرام ١٩٨٦/٩/٢١ عاد يسرى موافى إلى كتابة تحقيق صحفى آخر بعنوان (من يطفىء النار التى اشتعلت فى مصروفات المدارس الخاصة ؟)، ومما جاء فيه أن وزارة التربية كانت قد حددت نسبة ربح لأصحاب المدارس الخاصة وكانت ١٠% ثم زيدت إلى ١٥% من قيمة رأس المال المستثمر أو إيرادات المدرسة أيهما يختار صاحب

المدرسة ، وذلك تمشياً مع أسعار الفائدة المعمول بها فى البنوك وتشجيعاً لاستثمار رؤوس الأموال فى هذا النوع من التعليم . وعلى الرغم من هذا فقد رفعت المدارس الخاصة مصروفاتها الدراسية إلى أكثر من ١٠٠٪، إلى جانب الأرقام الخيالية من الجنيهات تحت مسمى التبرعات للإشاءات أو لحب مصر ! أو لأى مسمى آخر .

وقد بلغ الحد أن إحدى مدارس اللغات بالجيزة حصلت رسوماً مدرسية ألف جنيه عن الطفل فى الحضانة ، وأكثر من ألف جنيه أخرى تبرعات تحت مسمى الإشاءات وألف جنيه للسيارة والتغذية وخلافه . ومدرسة أخرى رفعت مصروفاتها من ٣٠٠ جنيه إلى ٨٠٠ جنيه أى إلى أكثر من ١٥٠٪، وأخرى تطالب أولياء الأمور بدفع مصروفات العام الجديد فى شهر مارس من كل عام وإلا فسيكون الشارع مأوى لأطفالهم . ومدرسة أخرى تجمع تبرعات لإقامة حمام سباحة واستراحة فخمة لهيئة التدريس الأجنبية بالمدرسة تتكلف الكثير والكثير .

وأشار يسرى إلى أن المدارس الخاصة دابت على أن تخفى مصروفاتها الحقيقية عن الوزارة وعن الجهاز المالى والإدارى ، وتظهر مصروفات وهمية ومرتفعة تتمثل فى أجور المدرسين حيث يتعاقد المدرس بأجر كبير يثبت فى الدفاتر الرسمية ولا يتقاضى إلا نصفه أول كل شهر . وأساليب أخرى مماثلة . وأشار يسرى إلى مشكلة الزى المدرسى وإصرار المدرسة على تغييره سنوياً فى أشكال وألوان مختلفة نصفه للصيف والنصف الآخر للشتاء ، ولا يشتري إلا من محلات كذا التى تتفق معها المدرسة نظير عمولة عن كل زى ، والذى لا يحمل علامة أو " تيكيت " هذا المحل يكون شاذاً حتى ولو انطبقت عليه مواصفات اللون والشكل .

وكتب " محمد باشا " الصحفى بالأهرام فى عدد ١٩٨٧/٩/٢١ مقالاً قصيراً بعنوان (نحن نشكو المدارس الخاصة) ، أعلن فيه أن كل التصريحات والخطوات التى اتخذت تجاه قضية مصروفات المدارس الخاصة لم تسفر عن شىء يطمئن أولياء الأمور ، فموجة الاستغلال لا تزال ، وأباطرة الامبراطورية لا يزالون يمارسون " عينى عينك " غرس أسنانهم فى جيوب الآباء بلا رحمة ، بل وبحدة أشد مما كانوا عليها فى سنوات ماضية ، وشكاوى الآباء بل صرخاتهم أصبحت تملأ صفحات الصحف وأعمدة الكتاب ،

ولا أحد يسمع ولا أحد يجيب ، ولا تصرف خاطيء يصحح ولا قانون عادل يمارس . .
ولا . . ولا . . ولا " ماذا حدث؟ . . نحن لا نملك الإجابة . . وإنما فقط نشكو . . فهل
من مجيب ؟ "

وفى إجابته لتساؤلات كل من " أهداف البندارى " و" عبد العزيز محمود" فى
تحقيقهما بأهرام ١٣/٧/١٩٨٨ أكد د. سرور وزير التعليم أن التبرعات والهدايا
والمساهمات فى الإنشاءات محظورة قانونا على المدارس الخاصة ، بل إن إدارة
الفتوى بمجلس الدولة قد أكدت مخالفة ذلك لقانون التعليم والقرارات الوزارية المنفذة
له حتى فى حالة جمع التبرعات على هيئة " أسهم " . وهذا الذى قاله الوزير معروف
للكافة ، لكن الملموس للكافة أيضا أن المخالفة تتم تحت بصر الجميع !

كذلك أشار وزير التعليم إلى أن القانون يبيح للمدرسة الخاصة أن تزيد من
مصروفاتها المدرسية فى حدود ٥ ٪ كل سنة لمساعدة أصحاب المدارس على مواجهة
ارتفاع الأسعار وتحقيق ربح قيمته ١٥ ٪ من إجمالى الدخل . وفى حالة زيادة النفقات
يجوز للمدرسة أن تطلب زيادة مصروفاتها عن هذا القدر ، ويجوز لثلاثين من أولياء
الأمر الشكوى من الزيادة للجنة المركزية بالوزارة أو الإدارات التعليمية . ولما سألته
المحرران عما يفعله أولياء الأمور إذا كانت الزيادة كبيرة بطرق ملتوية ؟ أجاب الوزير
أنهم مطالبون بالوقوف فى وجه كافة صور الاستغلال سواء بزيادة المصروفات عن
النصاب القانونى أو فرض مصروفات الأنشطة والخدمات الاختيارية بالإكراه عن طريق
تقديم شكاوى للوزارة أو الإدارات التعليمية .

ونقل التحقيق الحوار إلى " فاروق العمرى " أمين صندوق جمعية أصحاب المدارس
الخاصة الذى قال أن بعض المدارس التى تتحايل لزيادة المصروفات تواجه مشكلات
عديدة من بينها ارتفاع أجور المدرسين بنسبة سبعة فى المائة سنويا وارتفاع أسعار
المياه والإجارة والخدمات . وأكد أن هناك مدارس خاصة مظلومة فى تقدير مصروفاتها
، وهى كل المدارس التى افتتحت قبل الثمانينات ، ولم ينكر صاحبنا أن بعض السماسرة
يتدخلون بين أولياء الأمور وبعض المدارس لضمان قبول التلاميذ مقابل مبالغ تتراوح
بين ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه !

وفى تحقيق لـ "منتصر جابر" و"مصطفى عبد الرزاق" بجريدة الوفد فى ١٠/٩/١٩٨٩ نقل شكوى من أصحاب المدارس الخاصة من تعدد رسوم وزارة التربية والتعليم على المدارس الخاصة حيث تعتبرها الوزارة "الدجاجة التى تبيض ذهباً"، وعلى سبيل المثال لا الحصر، هذه القرارات الوزارية:

- قرار وزارى رقم ١٧١ بتاريخ ٣٠/٧/٨٩ يحصل لحساب صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية رسماً قدره ألف جنيه على كل ترخيص متعلق بإنشاء مدرسة خاصة ورسماً مماثلاً على تجديد التراخيص.

- نفس القرار الوزارى السابق، تذكر المادة الثانية منه: يسدّد الطالب رسوم طلبات تصديق أو استخراج استمارات أو بيان نجاح مع تحصيل رسم قدره ٢٠ جنيهاً للطالب المقيد بالمدارس الخاصة، هذا بخلاف ثمن الكتب الدراسية والتي تقوم الوزارة بتغيير وتبديل الكثير من المواد الدراسية والتي يتم توزيعها أثناء الدراسة على التلاميذ ويحصل ثمنها من الطالب بعد أن تكون حصلت ثمنها الإجمالى من صاحب المدرسة، كذلك زيادة رسوم المرافق والخدمات.

ومن أجل وضوح الرؤية قابل المحرران فاروق العمرى مدير مدارس بيبى جاردن للغات كى يوضح أسباب ارتفاع مصروفات دور الحضانة، فمن رأيه أن ذلك يعود أساساً إلى بداية الترخيص بالحضانة حيث يتم تحديد المصاريف تبعاً لكثافة الفصل الدراسى الواحد. والمشكلة التى طرأت هذا العام (٨٩) هى أن الفصل الدراسى كانت كثافته ٤٥ تلميذاً، ثم فوجئوا بالقرار الوزارى رقم ١٥٤ لعام ١٩٨٨ بتحديد كثافة الفصل بـ ٣٠ تلميذاً، وهذا يعنى تحميل مصروفات الفصل الواحد على ٣٠ تلميذاً بدلاً من ٤٥ تلميذاً. وفى مقابلة مع وزير التعليم تم رفع الكثافة إلى ٤٠ تلميذاً، ولكن صدر قرار وزارى رقم ١٥٠ لعام ٨٩ بتحديد كثافة الفصل بالحضانة بـ ٣٦ تلميذاً. وهكذا يتضح أن أصحاب المدارس الخاصة فى رأى صاحبنا لا ذنب لهم فى ارتفاع التكاليف!

والغريب أن الشكوى امتدت إلى مصروفات المدارس التجريبية والتي تتبع الدولة فهذه أم طفلين تدفع لهما فى المدرسة التجريبية ٥٥٠ جنيهاً، هذا بخلاف السيارة

حيث تدفع ١٥٠ جنيها ، والملابس أكثر من مائة جنية ، ورغم ذلك فإن العناية بالطفل في هذه المدرسة ليست على ما يرام ، ولكن ماذا تفعل ؟ !

ونشر محمد امبابي تحقيقا في أخبار اليوم في ١٦/١٢/١٩٨٩ عن شكاوى مدارس اللغات القديمة من ضعف المصروفات ، ونقل قول ' رضا سلامة ' مديرة كلية رمسيس أن المدارس العريقة تكاد تضيق في الزحام . لقد أصبحوا أرخص مدارس اللغات في مصر ، ولولا انتماء المدرسين وارتباطهم بالمدرسة لهجروها بسبب مرتباتهم الضعيفة . والمورد الأساسي هو المصروفات وهي قليلة ، مما غل أيديهم عن عمل الإصلاحات والترميمات الضرورية لمبنى المدرسة الذي أنشئ عام ١٩١٠ ، ومصروفات الحضانة ٢٠٦ جنيها والابتدائي ٢١٢ جنيها ، والإعدادي ٢٣٧ جنيها والثانوي ٢٤٦ جنيها .

وبالنسبة لمدرسة الأرمن بمصر الجديدة ، فهي قد أنشئت عام ١٩٣٣ ، كما تقول انطوانيت يوسف مراد مديرة المدرسة ، وأن المدرسة بدأت نشاطها بمنطقة الفجائية ، وكانت مخصصة للجالية الأرمنية . وفي عام ١٩٥٣ تم إنشاء مبنى مصر الجديدة ، ومنذ عام ١٩٦٧ فتحت أبوابها للجميع لتعلم اللغة الإنجليزية ، وكذلك الفرنسية ، وزادت توسعات المدرسة . أما وقت إجراء التحقيق فالمدرسة - كما تقول المديرة - تعاني بشكل واضح من ضعف المصروفات وعدم القدرة على توفير الإمكانيات المناسبة للخدمة التعليمية التي تقدم للطلاب ، وأكدت المديرة أنهم اضطروا لبيع مدرسة قديمة بالإسكندرية ليتوسعوا من حصيلتها .

وقد أكد د. سرور للمحرر أنه يقدر هذه المدارس ، وأعلن أنه على استعداد تسام لإعادة النظر في مصروفات أي مدرسة من المدارس العريقة إذا ما قدم له اقتراح محدد ومزيد من مجلس الآباء بقيمة المصروفات الحالية ومدى عجزها عن الوفاء بالتزامات المدرسة ومقدار الزيادة المطلوبة ، وذلك لمساعدة هذه المدارس في مواجهة المشروعات التعليمية بها ، كما أبدى استعداده لتذليل ما يواجه تلك المدارس من صعوبات .

وبعنوان مثير " هذا الابتزاز التعليمي " كتب " يسرى موافى " تحقيقا بالأهرام فى ١٤/١/١٩٩٠ أشار فيه إلى بعض المدارس الخاصة ، منها مدارس الB.B.C التابعة لإدارة شرق القاهرة التعليمية حيث رفعت المصروفات من ٤٥٠ جنيها إلى ١٥٢٨ جنيها ، بموافقة الوزير ، كما قال مسئولوها وبناء على خطاب معتمد من مدير عام التعليم الخاص . وشكا أولياء أمور من أن المدرسة قامت منذ إنشائها ومنذ سنوات مضت بتحصيل رسوم إنشاءات كبيرة دون إعطاء إيصالات رسمية بلغت ٥٠٠ جنيه ، زيدت فى عام ١٩٩٠ إلى ألف جنيه عند دخول كل طفل جديد ، وقد بلغت هذه الحصلة - كما يقول أولياء أمور - مليوناً و ٣٨٠ جنيها .

ونقل كاتبنا عن أولياء الأمور أن المصروفات تدرجت من ٤٥٠ جنيها إلى ألف جنيه ، ثم ١٥٢٨ جنيها ، أى بزيادة تعادل ١٠٩ ٪ . وإذا أضفنا إليها مصاريف التغذية التى ألغيت وأثمان الكراسيات والكشاكيل وتجليدها ، وما يجمع عند دخول الطفل ، لأصبحت المدرسة تحصل زيادة مقدارها ٣٣٩,٥ ٪ من المصروفات المدرسية المقررة .

وقد تابع يسرى موافى القضية فى عدد تال فى أهرام ٥/٢/١٩٩٠ ، وقد رد وزير التعليم بأن هناك لجنة بالوزارة مختصة برفع وتحديد المصروفات المدرسية وهى اللجنة المركزية للتعليم الخاص ، وذلك بناء على الموقف المالى للمدرسة ، وبعرض نتيجة البحث المالى للمدرسة المشار إليها سابقا ، والذى أعدته اللجنة المشكلة من الإدارتين العامتين للتعليم الخاص والتوجيه المالى والإدارى على وزير التعليم ، تمت الموافقة فى ٣٠/١٠/١٩٨٩ على أن تكون مصروفات المدرسة ١٥٢٨ جنيها ابتداء من العام الدراسى ٨٩/١٩٩٠ ، وتم إخطار أولياء الأمور بذلك . كما أشار رضا إدوارد مدير المدرسة إلى أن سبب رفع المصروفات هو ارتفاع قيمة الأرض التى تم شراؤها من محافظة القاهرة وقيمتها حوالى ٥ ملايين جنيه إلى جانب عدة ملايين أخرى لبناء المدرسة وتوصيل المرافق إليها .

وفى تحقيق لسامى فهمى بجريد الأهالى فى ٢٨/٨/١٩٩١ أشار إلى ظاهرة جديدة ابتكرها أصحاب المدارس الخاصة للتحايل على القانون والاستمرار فى جباية الأموال

من أولياء الأمور تتمثل في تسجيل جمعية باسم المدرسة في الشئون الاجتماعية ، تفرض الجمعية تبرعات تدفع كشرط لقبول أو قبول التلميذ بالمدرسة ، وبذلك تهرب المدرسة من قانون التعليم الخاص الذى يمنع جمع التبرعات ، بينما قانون الجمعيات يجيز ذلك .

وأشار سامى فهمى إلى أن الرسوم الدراسية بلغت بإحدى المدارس ٣ آلاف دولار بالحضانه و٤ آلاف بالابتدائى و٥ آلاف بالإعدادى ، وتضاف إلى هذه الرسوم التى تحصل بالعملة الصعبة رسوم للأنشطة ولوسائل المواصلات . هذه المدرسة هى " المدرسة الأمريكية الدولية " بمدينة نصر ، ويتساءل المحرر بحق : هل يستطيع أحد أن يدفع رسوما سنوية تعادل ما قيمته حوالى ١٦ ألف جنيه لتعليم ابنه بخلاف الرسوم الأخرى ؟ والتساؤل لم يكن موفقا ، فالإجابة معروفة بالإيجاب وإلا لم توجد المدرسة . والغريب أن المحرر عندما سأل مسئولين بالوزارة عن هذه المدرسة تبين أنها خارجة عن نطاق السلطة الحكومية رغم وجودها على أرض مصر !

وساق المحرر أمثلة لمدارس أخرى ، تكرر ما سبق أن أشرنا إليه وأوضحناه عدة مرات خاصا بالتبرعات ، ومن أمثلة المدارس التى تتبع جمعيات مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية مدرسة المنارة الخاصة بمدينة نصر والتى تتبع جمعية منارة الإيمان للثقافة والتربية ، وهناك جمعية " أصدقاء مدارس سان جورج " ، وواضح من الاسم علاقتها بالمدارس المعنية . وقد برر مدير المدرسة " مورييس عبد الملك " الأمر بأن المدرسة لا تحصل إلا الرسوم المقررة ، أما الجمعية فقد شكلها أولياء الأمور والمبالغ التى تحصلها الجمعية لا دخل للمدرسة بها !! ويتم الإتفاق منها على الأنشطة الرياضية والثقافية والعلمية لطلاب المدرسة فى جميع المراحل .

وفى جريدة العربى ، فى عددها الصادر فى ١١/٢٥/١٩٩٦ نشرت " فاطمة النمر " تحقيقا صحفيا يدور حول معظم مظاهر الابتزاز - التى أفصنا فيها - فى السنوات السابقة ، مع تزايد المبالغ بطبيعة الحال الخاصة بكل بند من بنود الإتفاق على تعليم الأبناء بالمدارس الخاصة . وربما الجديد هنا أنه فى مدرسة " سانت كلير " بمصر الجديدة - كما تشير المحررة - يتم تحصيل ٣٩٥ جنيها من تلميذات المرحلة الإعدادية

مقابل الكتب المدرسية التي يشتريها أولياء الأمور من مخازن الوزارة بـ ١٥٠ جنيها ،
أى بفارق ٢٤٥ جنيها .

ومثال آخر تسوقه المحررة أن المدرسة تباع ' التراك سوت' وهو زى التربية
الرياضية بمبلغ مائة جنية وخبراء الملابس يؤكدون أن بدلة التدريب هذه لا يزيد
سعرها على ٤٠ جنيها بسعر الجملة من المصانع ! كما دفع التلاميذ خمسة جنيهات
لشراء سبورة بيضاء يستخدمها الطلاب من خلال أقلام خاصة تشبه أقلام الفلوماستر،
وكان أولياء الأمور قد سبق أن دفعوا سبعمائة جنية للمصروفات . ولما سألت
المحررة مديرة مدرسة سانت كلير أنكرت فى البداية رقم ال ٣٩٥ فلما واجهتها
بالإيصال الدال على ذلك أجابت أن هذا المبلغ يكون تحت الحساب ويتم تسويته مع سداد
القسط الثانى من المصروفات . وأضافت أن هذا المبلغ يشمل الكتب العربية والكتب
الأجنبية - إنجليزى وفرنسى - وشرائط كاسيت والأدوات المكتبية ، وأن إدارة
المدرسة لابد أن يكون لها هامش ربح لا يقل عن ١٥ ٪ . وأكد آباء للمحررة أن
شرائط الكاسيت أكدوبة ، حيث لا يتم توزيعها مع الكتب ، وأنهم لا يريدون شراء
الكراسات والأدوات الكتابية من المدرسة لارتفاع أسعارها عن المكتبات العادية ، وأن
سعر الكتب العربية والأجنبية بالفعل هو ١٥٠ جنيها فقط !

انحرافات وسوء استغلال :

ولعل هذا الجزء الأخير يحدد قدرا كبيرا من الإجابة عن التساؤل الرئيسى الذى
صدرنا به هذا الجزء كله عن المدارس الخاصة ، فها هنا نجد أمثلة متعددة لانحرافات
وسوء استغلال :

فقد نشر محمد امبابى بجريدة مايو فى عددها الصادر فى ١٠/٢/١٩٨٦ تفسيرا
للقرار الذى أصدره منصور حسين بحل جميع مجالس إدارات المدارس القومية على
مستوى الجمهورية وإعادة تشكيل الجمعيات التعليمية الموجودة بكل مدرسة . وقبل أن
يبين المحرر الأسباب قدم لنا إفادة تاريخية مهمة تلقى الضوء على نشأة المدارس
القومية .

فالمعاهد القومية كانت فى الأصل مجموعة من المدارس الخاصة المملوكة لوزارة التربية والتعليم والتي آلت ملكيتها إليها بطريق الشراء من الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين ، ثم أنشئت عام ١٩٥٧ شركة مساهمة مصرية اشترت هذه المدارس من الوزارة ، إلا أنها عجزت عن الوفاء بباقي الثمن فتقرر حل الشركة وتصفيتها واستردت الوزارة هذه المدارس . وفى ٢٨ مايو ١٩٦٨ تأسست الجمعية التعاونية التعليمية للمعاهد القومية طبقاً لأحكام قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ ، وباشرت نشاطها التعليمى عن طريق المدارس المذكورة ، إلا أنها أصيبت بعجز مالى شديد الأمر الذى أدى إلى توقفها ، ثم صدر القرار الوزارى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٣ بحلها . وفى عام ١٠٧٣ تأسست جمعيات تعاونية تتولى كل منها مدرسة من مدارس المعاهد القومية .

ونقل المحرر عن وزير التعليم منصور حسين التفسير الخاص بالحل بأن الوزارة قد لاحظت أن هذه الجمعيات تتعثر فى تحقيق الهدف المنشود منها بسبب القصور فى تشكيلها وتشكيل مجالس إدارتها ، فقد تبين أن معظم الأعضاء فى الجمعيات ومجالس الإدارات ليسوا أولياء أمور شرعيين أو زالت عنهم هذه الصفة لأى سبب من الأسباب ، ومن ثم لا يهتمون بالعملية التعليمية ، ولا يعملون على الارتقاء بالمدارس إلى المستوى التربوى اللائق . وبعض الأعضاء يهتمون بمصالحهم الشخصية بصرف النظر عن مصلحة المدرسة والرأى العام لأنهم يتدخلون فى تعيين مدير معين للمدرسة أو إعادة مدرس معين للعمل بالمدرسة وذلك بحكم القرابة أو الصداقة .

ونشرت الوفد فى ١٩٨٦/٢/٦ رسالة من د . صفوت مهنا نائب رئيس مجلس الآباء والمعلمين بمدرسة أبو زهرة الإسلامية بمصر الجديدة ، قال فيها أنه فى يوم ٤ فبراير ١٩٨٥ تصدى مجلس الآباء فى اجتماعه لوقف تدخل أصحاب المدرسة فى شئونها التعليمية والتربوية ، وتصحيح الأوضاع التى أدت عدم الاستقرار فى الدراسة ومنها تغيير إدارة المدرسة - بمزاج أصحابها - ٤ مرات خلال عام واحد . وكان يترجم هذا التصدى أحد أولياء الأمور وعضو بارز فى مجلس الآباء . لكن هذا العضو فوجئ بعد خروجه من المدرسة بواحد من أصحاب المدرسة يتعقبه فى سيارة أجرة يقودها ،

ويقطع عليه الطريق فى مكان خال واعتدى عليه اعتداء همجيا ووحشيا ، تأديبا له وتهذيبا بعد تصديه لأصحاب المدرسة ، وحرر بذلك محضر جنحة بقسم النزهة .

وفى عددها الصادر فى ١٥/١١/١٩٨٧ نشر قسم التحقيقات الصحفية بجريدة الأهرام يتابع ما كان قد سبق أن أثاره بشأن الأخطاء الغريبة فى كتاب العلوم باللغة الإنجليزية الذى كان مقررا على مدارس اللغات (السنة الخامسة ابتدائى) والذى أصدرته وزارة التربية . ومن الغريب أن تشير الجريدة إلى تصريح لوزير التعليم بشأن توافر عنصر العمد فى الأخطاء التى وقعت فى طباعة الكتب ، إذ أن هذا يعنى أن هناك أيد خفية تعمل على عرقلة تطوير العملية التعليمية وعلى تدمير ثقافة أطفالنا ودفعهم بدافع الربح الحرام إلى اللجوء للكتاب الخارجى والابتعاد عن استخدام الكتاب المدرسى الرسمى .

وقد أشار المسئولون بالمدارس الخاصة إلى أن إدارات هذه المدارس تحملت وحدها الخسائر المادية نتيجة وقوع أخطاء فى الكتب والتى امتدت إلى معظم كتب المواد وذلك بشراء كميات جديدة من الكتب خالية من الأخطاء المطبعية المتكررة ، بالإضافة إلى الأخطاء العلمية الجسيمة فى كتاب العلوم للصف الخامس ابتدائى المشار إليه . وفى كتاب الرياضيات للصف الثالث ابتدائى تداخلت الصفحات واقترن الإنجليزية بالفرنساوى ! وفى مدرسة نوتردام الخاصة رفض أولياء الأمور استلام معظم الكتب التى بها الكثير من الأخطاء والعيوب والتى امتدت إلى كتب اللغة العربية أيضا .

وقد حذر د . عبد العزيز القوصى فى حديث له مع (خميس البقرى) فى نفس العدد من الأهرام من خطورة الأخطاء فى الكتب المدرسية ، فهى ليست مجرد جهد ضائع ولكنها إضرار بليغ ، ذلك أن الكلمة المطبوعة المنشورة لها قوتها فى سلبها وفى إيجابها . أما الكلمة المنطوقة فليس لها نفس القوة ، ونتيجة لذلك أن تصويب الخطأ بعد ذلك يكون فى غاية الصعوبة ، والذين ينطقون اللغة نطقا سيئا بسبب انطباعاتهم السيئة الأولى يصعب عليهم التخلص منها فيما بعد .

وأشار التحقيق إلى مشكلة النقص الحاد في مدرسى المواد باللغة الإنجليزية - وكذلك بالفرنسية - ، ومن هنا قامت مدرسة بيبي جاردن بإلحاق عدد من مدرسى المواد بدورات مكثفة خلال عطلة الصيف بالمعهد البريطاني .

وكشف محمد امبابي في أحد تحقيقاته الجريئة التي تعودناها منه ، في أخبار اليوم ، بعددها الصادر في ١٩٩٠/٢/٢٤ عن مخالفات خطيرة في مدارس النصر بمصر الجديدة ، فمن ذلك زيادة أجور السيارات على الطلبة بالرغم من رفض الإدارة التعليمية بمصر الجديدة ، وعدم توريد المبالغ التي حصلت بالزيادة . ويؤكد امبابي أنه وصل الأمر بأحد المسؤولين في المدرسة ، وهو موجه أول التربية الاجتماعية بإدارة مصر الجديدة ونائب مدير لمدارس السابق ، أنه حصل على تبرع من صاحب إحدى شركات الملابس يبلغ ١٥ ألف جنيه ولم يقم بتوريده للمدرسة ولم يسجل بالدفاتر الرسمية ، وفي نفس الوقت ادعى شراء موكيت بمبلغ ٩ آلاف جنيه وأشياء أخرى لم تثبت بالسجلات . ونفس الشخص حصل على تبرع من أحد المواطنين قيمته تسعة آلاف جنيه بحجة شراء تليفونات فورية ولم يتم تركيب هذه التليفونات . . وأمر أخرى مماثلة .

كذلك يشير امبابي إلى ناظرة الحضانة التي قامت هي الأخرى بجمع تبرعات من أولياء الأمور ، مادية ، وعينية ، بل إنها اشتركت في بعض الأحيان في شراء التبرع العيني ، ولم تقدم فواتير الشراء ولم تورد ما حصل من تبرعات ، بل أخذت تنفق منه كما شاءت . حتى وكالة المدرسة الابتدائية ، قامت بتحصيل مبلغ ثمانية آلاف جنيه من بعض أولياء الأمور كتبرعات ، ولم تسلمها للمدرسة وادعت أنها سلمتها لناظرة الحضانة . وأشياء مماثلة بالنسبة لناظرة الإعدادي ووكالة الثانوي !

وامتدت يد الانحراف إلى الامتحانات ، وأكدت - فيما يروى امبابي - الأوراق لامتحان اللغة الإنجليزية لأحد طلاب الصف الأول الثانوي أن الطالب حصل على ٣٦ درجة من ١٢٠ وتم رفعها إلى ٤٠ درجة دون وجه حق . وفي امتحان اللغة الإنجليزية " مستوى رفيع " تبين أن نفس الطالب حصل على ٩,٥ من ٥٠ درجة تم رفعها إلى ١٣ درجة بدون وجه حق . . وحالات أخرى مماثلة .

وأكد امبابي على أن المديرية السابقة كان لها الجانب الأكبر في المخالفات حيث ثبت أنها كانت تقبل أطفالا بحضانة المدرسة من غير المتقدمين للالتحاق بها وغير الواردة أسماؤهم بكشوف التنسيق بالحضانة ودون سند من القانون ، وكذلك قبول تبرعات من أولياء الأمور مقابل قبول أبنائهم بحضانة المدرسة ، ولم يتم إيداعها بحساب المدرسة . كما أشار المحرر أيضا إلى ثبوت مسئولية المديرية عما شاب أوراق الامتحانات في أعوام ٨٨/٨٧ و ٨٩/٨٨ من مخالفات وتغيير الحقيقة حيث ثبت توقيعها على كشوف الرصد الأصلية بصفتها مديرة عامة للمدارس ، مع عدم استيفاء هذه الكشوف من البيانات وتوقيعات من قاموا بتحريرها ومراجعتها ، وبالرغم من ظهور العبث والكشط والتغيير بها وعدم متابعة اعتماد النتيجة من الإدارة التعليمية في امتحانات الدور الثاني خلال العامين السابقين . . إلى غير ذلك من مخالفات .

ولما أشار " يسرى موافى " إلى بعض المخالفات في مدرسة ليسيه الحرية بباب اللوق ، ورد رئيس مجلس الإدارة على هذا - على يد محضر -!- مفندا له ، إلا أن أولياء أمور ، بعدما نشر عن المخالفات طالبوا في العديد من بريقياتهم التي قال المحرر أنها انتهالت على الأهرام بنشر باقى الحقائق التي أوردوها في شكاوهم . وذكر المحرر أنه وردت إليه بعض المستندات تصل إلى ١٣ مستندا يضعها تحت أمر المسؤولين للتحقيق فيها للتأكد من مدى صحتها .

وأغرب ما يمكن أن نقرؤه ، ما جاء في عدد الأهالى بتاريخ ١٩٩٨/٧/١ عن مليونير يتاجر في كل شيء من الألومنيوم وشيش الحصىرة والأثاث والمشاتل ومبيد الحشرات . . . إلى المدارس الخاصة ، والمثال المشار إليه في تحقيق " محمد حمدينو " خاص بمدرسة الأورمان الثانوية الفندقية بالعجمى بالإسكندرية ، إذ روت " أمل ثابت أحمد " مدرسة المواد التجارية بالمدرسة أنها تعمل منذ أربع سنوات ، ومنذ الأيام الأولى لعملها اكتشفت سوء أحوال الطلاب الملتحقين بالمدرسة حيث ضمت نوعيات رديئة من الطلاب ممن لفظتهم المدارس الحكومية لسوء مستواهم وأخلاقياتهم . نتيجة لذلك فقد كانوا يرتكبون كثيرا من الحوادث المؤسفة وغير الأخلاقية مع المدرسات والمدرسين ومع بعضهم أثناء الدراسة ، مثل تبادل الألفاظ البذيئة وشرب الممنوعات ، وعندما

كانوا يشكون للإدارة أو يحاولوا اتخاذ إجراء معهم ، كان الرد دائما أننا فى حاجة إليهم لأن أسرهم تدفع الكثير للمدرسة .

ومن جهة أخرى أشار المحرر إلى تقدم عدد من أولياء الأمور بشكاوى للمسئولين قالوا فيها إن هناك تلاعبا فى امتحانات مدرسة الأورمان التى يتم وضعها بالمشاركة مع مدرسة العامرية التجارية للبنات ، حيث تم وضع أسماء المدرسين واضعى الأسئلة فى ورقة الأسئلة وكجزء من السؤال باعتبارهم أصحاب شركات ومؤسسات ، ثم يقوم عدد من السماسرة بالاتصال بأولياء أمور الطلاب لتعريفهم بأنهم واضعو أسئلة الامتحانات كلها ، ويتفقون معهم على بيعها لهم ، وذكر المحرر أن لدى جريدة الأهالى صورة من ورقة الأسئلة المتضمنة أسماء المدرسين واضعى تلك الأسئلة ، وهو الأمر الذى لم يحدث من قبل فى مصر !

ولعل أفجع ما يمكن ذكره ، هذا الذى أشار إليه د . عبد العظيم رمضان فى مقال له بالأهرام بتاريخ ١٩/٨/١٩٩٨ ، فقد توجهت مدرسة اللغة الفرنسية " نورهان محسن طه " مع زوجها وصديقة لها مع زوجها إلى مدرسة خاصة بطريق الإسماعيلية مملوكة لوالد الزوجلتناول طعام الغداء باستراحة المدرسة ، وإذا بالزوج يتوجه إلى غرفة النوم لاحتضار مشروبات كحولية (!!) ، وعندما تبعته زوجته وصديقتها وزوجها شاهدهو يحمل مسدسا (تبين أنه غير مرخص ولوالده) ، وبطريق الخطأ انطلقت رصاصة من المسدس إلى رأس زوجته فأردتها قتيلة فاقدة الحياة !

ويعقب كاتبنا على هذا بأن هذا يحدث فى مدرسة يتلقى فيها أبناؤنا وبناتنا العلم والتربية والتقويم ! ويتعاطى أصحابها المشرفون عليها الخمر ، ويحرزون السلاح غير المرخص والذخيرة ويتصرفون هذه التصرفات الرعاء ، ويظهرون الاستهتار بالحياة إلى الحد الذى يينتهى بتلك المأساة الحزينة . ويصدر الحكم الذى تعلنه الصحف يوم ١١ أغسطس بمعاقبة الزوج القاتل بالسجن سنة مع الشغل والنفاذ لارتكابه جريمة القتل الخطأ لزوجته ، وبمعاقبته سنة أخرى مع إيقاف التنفيذ وثلاث سنوات لارتكابه جريمة إحراز سلاح بدون ترخيص ، وحبس والد الزوج (صاحب المدرسة) ستة أشهر مع وقف التنفيذ وثلاث سنوات لإحراز سلاح بدون ترخيص !! ومن هنا طالب د .

رمضان وزير التربية بضرورة المبادرة إلى إغلاق هذه المدرسة أو وضعها تحت إشراف الوزارة ، بعد ما ثبت من عدم أهلية أصحابها لإدارتها من واقع الأحكام الصادرة عنهم .

ولعلنا بحاجة إلى أن نكرر ما سبق أن بدأناه في مقدمة الجزء الحالي من أن استثمار فرد أو مجموعة لأموالهم في إقامة مشروع تعليمي أمر مشروع اجتماعيا وقانونيا وتربويا ، لكن المشروع التعليمي يختلف اختلافا بينا عن أى مشروع اقتصادي آخر ، فهو يتناول بشرا ، وينصب على قيم واتجاهات ، ويتجه إلى عقول وقلوب ومشاعر وأجسام ، مما لابد معه من إحاطته بقدر كبير من الضوابط والشروط التي تكفل عدم تحوله إلى عملية استغلال بشع ، إذ أن خسارة الناس هنا لن تكون فقط في أموال دفعوها بغير حق وإنما ، ربما ، في شخصيات أبنائهم ، أغلى ما يملكون ، وأغلى ما يملك الوطن .